

مجلس الأمن

مؤقت

السنة الثالثة والسبعون

الجلسة **٨٢١٧**

الثلاثاء، ٢٧ آذار/مارس ٢٠١٨، الساعة ١٠/١١

نيويورك

الرئيس	السيد بلوك	(هولندا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد نيبنزيا
	إثيوبيا	السيد أليمو
	بولندا	السيدة فرونيتسكا
	بوليفيا (دولة – متعددة القوميات)	السيد إنتشاوستي خوردان
	بيرو	السيد ميثا – كوادرا
	السويد	السيد أورنيوس سكاو
	الصين	السيد وو هايتاو
	غينيا الاستوائية	السيد ندونغ مبا
	فرنسا	السيد دولاتر
	كازاخستان	السيد عمروف
	كوت ديفوار	السيد داه
	الكويت	السيد العتيبي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة بيرس
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة هيلي

جدول الأعمال

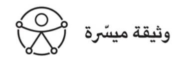
الحالة في الشرق الأوسط

تقرير الأمين العام عن تنفيذ قرارات مجلس الأمن ٢١٣٩ (٢٠١٤) و ٢١٦٥ (٢٠١٤) و ٢١٩١ (٢٠١٤) و ٢٢٥٨ (٢٠١٥) و ٢٣٣٢ (٢٠١٦) و ٢٣٩٣ (٢٠١٧) (S/2018/243)

1808567 (A)







افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١١.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط

تقرير الأمين العام عن تنفيذ قرارات مجلس الأمن ٢١٣٩ (٢٠١٤) و٢١٦٥ (٢٠١٤) و٢١٩١ (٢٠١٤) و٢٢٥٨ (٢٠١٥) و٢٣٣٢ (٢٠١٦) و٢٣٩٣ (٢٠١٧) (S/2018/243).

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل الجمهورية العربية السورية للمشاركة في هذه الجلسة.

وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد مارك لوكوك، وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ، للمشاركة في هذه الجلسة.

ينضم السيد لوكوك إلى جلسة اليوم عن طريق تقنية التداول بالفيديو من جنيف.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2018/243، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن تنفيذ قرارات مجلس الأمن ٢١٣٩ (٢٠١٤) و٢١٦٥ (٢٠١٤) و٢١٩١ (٢٠١٤) و٢٢٥٨ (٢٠١٥) و٢٣٣٢ (٢٠١٦) و٢٣٩٣ (٢٠١٧).

وإذ أشير إلى المذكرة الأخيرة من رئيس مجلس الأمن بشأن أساليب عمله (S/2017/507)، أود أن أحث جميع المشاركين، الأعضاء في المجلس وغير الأعضاء على السواء، على الإدلاء ببياناتهم في مدة خمس دقائق أو أقل. كما أن المذكرة ٥٠٧ تشجع مقدمي الإحاطات الإعلامية على الإيجاز والتركيز على المسائل الرئيسية. ونحث مقدمي الإحاطات أيضا على أن يقصروا ملاحظاتهم الأولية على ١٥ دقيقة أو أقل.

أعطي الكلمة الآن للسيد لوكوك.

السيد لوكوك (*تكلم بالإنكليزية*): كما جميع أعضاء المجلس، فإن النزاع السوري قد دخل الآن عامه الثامن. وعندما يتكلم السلاح، يدفع المدنيون الثمن، وهو ثمن قاس بما يشتمل عليه من عنف مروع وسفك للدماء ومعاناة يعجز عنها الوصف. وكانت الأشهر القليلة الماضية من أسوأ الشهور التي مرت على العديد من المدنيين في سورية.

واليوم، أود أن أبدأ بالحالة في الغوطة الشرقية. فمنذ اتخاذ القرار ٢٤٠١ (٢٠١٨) في ٢٤ شباط/فبراير، أفادت التقارير أن العمليات العسكرية في الغوطة الشرقية، ولا سيما الغارات الجوية، أسفرت عن مقتل أكثر من ١٧٠٠ شخص. كما أصيب الآلاف. وما زالت ترد تقارير عن استمرار شن هجمات على الهياكل الأساسية المدنية الحيوية، مثل المرافق الطبية. وأُبلغ عن ٢٨ هجوما على الأقل على المرافق الصحية منذ منتصف شباط/فبراير وأنه تم التحقق من أكثر من ٧٠ هجوماً منذ بداية العام. وأفادت منظمة الصحة العالمية أن الهجمات التي استهدفت المرافق الصحية والعاملين في المجال الصحي والهياكل الأساسية الصحية قد سجلت خلال الشهرين الأولين من السنة زيادة بلغت ثلاثة أضعاف المعدل الذي شهدناه خلال عام ٢٠١٧.

وفي الأسابيع الأخيرة في دمشق، أُبلغ عن مقتل ٧٨ شخصا على الأقل، وإصابة ٢٣٠ آخرين جراء إطلاق نيران المدفعية من الغوطة الشرقية. وهذا يشمل أنباء عن مقتل ٣٥ شخصا على الأقل وجرح عشرات في ٢٠ آذار/مارس، عندما سقطت قذيفة صاروخية على سوق كشكول في جرمانا، وهي ضاحية تقع في الجزء الجنوبي الشرقي من المدينة. ونزح عشرات الآلاف من المدنيين من دوما وحرستا وسقبا وكفر بطنا خلال

الأيام والأسابيع الأخيرة. وحتى يومنا هذا، تشير التقارير إلى نقل حوالي ٨٠ ٠٠٠ من المدنيين إلى أماكن في مدينة دمشق وريف دمشق. ونُقل قرابة ٢٠ ٠٠٠ من المقاتلين والمدنيين إلى مواقع في شمال غرب سورية.

ويقيم حوالي ٥٢ ٠٠٠ من المدنيين من الغوطة الشرقية حالياً في ثمانية أماكن إيواء جماعية في ريف دمشق. وقد تحمل هؤلاء النازحون لشهور محدودية فرص الوصول إلى الغذاء والرعاية الطبية والمواد الأساسية الأخرى. وكما قال منسق الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية، علي الزعتري، الذي التقى ببعضهم وتحدث إليهم، فإن هؤلاء الأشخاص «منهكون وجائعون ويعانون من الصدمة ومصابون بالذعر». ومعظم الملاجئ الجماعية لا تملك القدرة أو الهياكل الأساسية لاستيعاب هذه الأعداد الكبيرة من النازحين. فهي تضيق بهم وتفتقر بشدة إلى المرافق الأساسية للمياه والصرف الصحي والنظافة الشخصية. وثمة مخاوف جدية بشأن الحماية تتعلق بمخاطر العنف القائم على نوع الجنس والأطفال غير المصحوبين والأطفال المنفصلين عن أسرهم، والقيود المفروضة على التنقل. والأمم المتحدة ليست مسؤولة عن إدارة هذه الملاجئ. بيد أنه منذ ١٣ آذار/مارس، وبالتعاون مع الشركاء في المجال الإنساني، قمنا بتعبئة استجابة سريعة لتقديم الدعم الأساسي لمن تم إجلاؤهم بتنسيق وثيق مع الهلال الأحمر العربي السوري وشركاء محليين آخرين. وحتى يومنا هذا، تم توزيع أكثر من ١٣٠ ٠٠٠ من المواد غير الغذائية، وتركيب ١٣٠ مرحاض متنقل، وتوفير صهاريج مياه الشرب لمعظم الملاجئ. وبالإضافة إلى ذلك، تقدم حاليا إمدادات غذائية لإطعام أكثر من ٥٠ ٠٠٠ شخص، ويقوم ما مجموعه ٣٨ من الأفرقة الصحية المتنقلة و١٨ فريق طبي متنقل بتقديم الدعم إلى المحتاجين داخل الملاجئ.

وتحتاج المنظمات الإنسانية أيضاً للوصول إلى العالقين في الغوطة الشرقية، وخاصة في دوما، حيث يستمر القتال والحصار. وتقف الأمم المتحدة وشركاؤها مستعدون للتوجه إلى دوما لتوفير الغذاء لأكثر من ١٦ ٥٠٠ شخص، فضلا عن الخدمات الصحية والتغذية والمياه والصرف الصحي ولوازم النظافة الشخصية، لكن لا بد أن توقع الحكومة السورية على رسائل التيسير.

وأكرر دعوة الأمين العام لجميع الأطراف إلى الاحترام الكامل للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان بغية ضمان الوصول الفوري للمساعدات الإنسانية، وكفالة حماية المدنيين، بما في ذلك ما يتعلق بحالات النزوح وعمليات الإجلاء.والأمم المتحدة وشركاؤها يطلبون الوصول دون عائق إلى جميع المتضررين من الحالة في الغوطة الشرقية. وهذا يعني الوصول إلى المناطق التي لا يزال بها مدنيون والمناطق التي يمرون بها ويخرجون إليها مثل الملاجئ الجماعية، وذلك لضمان وضع آليات حماية فعالة حتى يتسنى لنا ردع أي انتهاكات محتملة، ودعم الحماية الوقائية.

والغوطة الشرقية ليست المكان الوحيد الذي يشهد زيادة في الاحتياجات الإنسانية. ففي شمال غرب سورية، يقدر أن ١٨٣ ٥٠٠ شخص قد نزحوا في الأسابيع الأخيرة بسبب الأعمال القتالية في منطقة عفرين بمحافظة حلب. ومعظم هؤلاء- حوالي ١٤٠ ٠٠٠ شخص- قد فروا إلى تل رفعت وتوجه الباقون إلى نبل والزهراء ومنبج والحسكة والمناطق المحيطة. وهذا التدفق الهائل للنازحين يشكل عبئا على المجتمعات المحلية المضيفة المثقلة بالأعباء بالفعل.

وقبل يومين، في ٢٥ آذار/مارس، توجهت قافلة مشتركة بين الوكالات إلى تل رفعت وقامت بتسليم مساعدات إلى قرابة ٥٠ ٠٠٠ شخص. مع ذلك، وعموماً، لا يزال الشركاء في المجال الإنساني يكافحون من أجل الوصول المستدام إلى المنطقة. وعلاوة على ذلك، فإن الوصول إلى مدينة حلب من أجل المشردين داخليا النازحين من منطقة عفرين مقيد حاليا. ومما

يثير القلق بوجه خاص حالات الإجلاء الطبي المطلوبة بشدة من أجل تلقي المرضى الذين اشتد عليهم المرض للعلاج والرعاية في المستشفيات المتخصصة في مدينة حلب. وأفادت تقارير بوقوع أربع حالات وفاة لعدم توفر الرعاية الصحية المناسبة.

ويقدر أنه لا يزال هناك بين ٥٠٠٠٠ و ٧٠٠٠٠ شخص في مدينة عفرين. ويمكن إيصال المساعدات الإنسانية إلى المدينة ومحيطها الخارجي من خلال العمليات عبر الحدود التي صدر بها تكليف من المجلس. واليوم، أبلغتنا حكومة تركيا أنها تنظر بصورة إيجابية إلى عمليات الوصول هذه، ونعتزم تسيير قوافل في المستقبل القريب للغاية. نحن ندرك أن الاحتياجات كبيرة للغاية.

وفي محافظة إدلب، لا تزال الحالة وخيمة، مع نزوح ما يقرب من ٤٠٠٠٠٠ شخص منذ منتصف كانون الأول/ديسمبر. والقدرات المحلية للمساعدة تتحمل فوق طاقتها. ولا يزال الآلاف يتوافدون من الغوطة الشرقية، مع عدم توفر أي مواقع أو أماكن إيواء للغالبية العظمى منهم. وتلقينا تقارير عن تزايد العنف في إدلب في الأيام الأخيرة. ووفقا لمصادر محلية، أصابت ضربات جوية مأوى للمشردين داخليا على مشارف قرية هاس الريفية في جنوب محافظة إدلب في ٢٠ آذار/مارس، وأبلغ عن مقتل ١٠ من الأشخاص المشردين على الأقل وإصابة ١٥ آخرين. وفي ٢١ آذار/مارس، شنت غارات جوية على قرية كفر بطيخ، وتقع كذلك جنوب ريف محافظة إدلب، حيث أبلغ عن مقتل عشرات آخرين. وفي اليوم التالي، ضربت غارة جوية السوق المركزية في بلدة حارم، فقتل ٣٥ شخصا، بينهم العديد من النساء والأطفال. وفي ١٢ آذار/مارس، استؤنفت الضربات الجوية أيضا في جنوب سورية، وأبلغ عن وقوع هجمات في مدينة درعا وحولها. ولم تكن قد شنت أي ضربات جوية في تلك المناطق منذ تم التوصل إلى اتفاق في العام الماضي بشأن إنشاء منطقة للتهدئة في أجزاء من جنوب البلد. ولذلك، يبدو أن هذا يمثل تطورا سلبياً رئيسياً.

وأتحول الآن إلى الرقة. في ١٩ آذار/مارس، حصلنا على موافقة من السلطات السورية لإيفاد بعثة تقييم إلى مدينة الرقة من دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام التابعة للأمم المتحدة، وإدارة الأمم المتحدة لشؤون السلامة والأمن، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، ومنظمة الصحة العالمية.

وكما يعلم أعضاء المجلس، فإننا نسعى للحصول على الموافقة على ذلك منذ بعض الوقت. وكان ذلك في ١٩ آذار/مارس.

وبعد ثلاثة أيام، في ٢٢ آذار/مارس، أوفدت إدارة الأمم المتحدة للسلامة والأمن فريقا لإجراء تقييم أمني. وأفاد الفريق أن المدينة تعتبر هادئة ومستقرة، إلا أن مخاطر كبيرة لا تزال قائمة. فمدينة الرقة مازالت تعاني من تلوث شديد بالألغام الأرضية والذخائر غير المنفجرة والمتفجرات من مخلفات الحرب والأجهزة المتفجرة المرتجلة. ونأمل أن يتسنى وصول المساعدات الإنسانية إلى الرقة عبر القامشلي ومنبج وحلب وحماة وحمص، حسب الترتيبات التشغيلية واللوجستية. وتقوم الأمم المتحدة وشركاؤنا الآن بإعداد بعثة لتقييم الاحتياجات الإنسانية، وسيتم ذلك في الأسبوع المقبل على الأرجح.

وفيما يتعلق بركبان، على الحدود السورية- الأردنية، فقد حصل شركاء الأمم المتحدة على تصريح من السلطات السورية في ٨ آذار/مارس بتنظيم قافلة إنسانية من دمشق للوصول إلى المحتاجين للمساعدة على الحدود السورية-الأردنية. وفي الأسبوع الماضي، في ١٩ آذار/مارس تحديداً، تلقت الأمم المتحدة نفسها الإذن بالانضمام إلى هذه البعثة الإنسانية. والاستعدادات جارية، ويتوقع إنطلاق أول قافلة إنسانية في القريب العاجل. وكما يعلم المجلس، كنا نسعى للموافقة على ذلك لعدة أشهر.

وبينما نجلس هنا اليوم، وإذ يوشك الشهر على الانتهاء، فقد تمكنا من الوصول إلى حوالي ١٣٧٠٠٠ من المحتاجين من خلال القوافل المشتركة بين الوكالات — أي قوافل عبر الحدود أرسلت إلى مناطق يصعب الوصول إليها ومناطق محاصرة — إلى تل رفعت والدار الكبيرة ودوما. وهذا التقدم المحدود والتدريجي، مقارنة بالجزء الأول من العام، يأتي بفضل الجهود الاستثنائية التي بذلها الفريق ميدانياً وبعض من يجلسون حول هذه الطاولة. لكننا لا نحصل أساسا إلا على الفتات — قافلة هنا وأخرى هناك، وغالباً ما يكون ذلك، بالمصادفة، قبيل إحاطاتنا الشهرية إلى المجلس.

هناك ما مجموعه ٥,٦ مليون سوري بحاجة ماسة لا يمكن أن يعيشوا على الفتات، ومع انقضاء ربع العام تقريبا، فإن مستوى وصولنا الآن أسوأ بكثير مما كان عليه في هذا الوقت من العام الماضي. ونحتاج إلى دعم جميع أعضاء المجلس وأعضاء فرقة العمل الإنساني التابعة لفريق الدعم الدولي لسورية للقيام بدورهم واستخدام تأثيرهم الفردي والجماعي على الأطراف.

وقبل بضعة أيام، طلبت الحكومة السورية وآخرون من الأمم المتحدة المزيد من المساعدات الإنسانية في الغوطة الشرقية. وردا على ذلك، اقترحنا أولا إيفاد فريق من خبراء الأمم المتحدة للاستجابة في حالات الطوارئ لتعزيز الجهود المبذولة على أرض الواقع. وقدمت طلبات التأشيرات لأعضاء الفريق. ثانيا، أكدنا تخصيص اعتماد جديد بقيمة ٢٠ مليون دولار من الصندوق الإنساني السوري، الذي يديره مكتبي، للغوطة الشرقية والنازحين من عفرين لتوفير مواد الإيواء وتحسين المرافق الصحية للنازحين وكفالة توفير المياه المأمونة والأدوية المنقذة للحياة والخدمات الطبية ووضع تدابير لتعزيز الحماية في مواقع إعادة التوطين.

وتصل الأمم المتحدة وشركاؤها، إلى ٧,٥ مليون شخص في المتوسط شهريا بمساعدات إنسانية منقذة للحياة في جميع أنحاء سورية. ومن الواضح أنه بدون تلك المساعدة، ستكون الأوضاع أسوأ مما هي عليه الآن والخسائر في الأرواح أكبر بكثير. والأمم المتحدة لا تملك أموالاً خاصة بها للقيام بتلك الأعمال. ولا يمكننا أن نفعل ذلك إلا عند تلقي التبرعات من المانحين. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أشكر جميع الذين دعموا نداءنا خلال العام الماضي، بما في ذلك أكبر المانحين: الولايات المتحدة وألمانيا والمملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي والنرويج وكندا واليابان والدانمرك والسويد وقطر والكويت والمملكة العربية السعودية.

لقد اتخذ القرار ٢٤٠١ (٢٠١٨) قبل أكثر من شهر. وأطلب من الجميع في المجلس أن يحولوا هذا القرار إلى حقيقة واقعة. ومهما كانت الصعوبات، فقد عقدت الأمم المتحدة وشركاؤها العزم على متابعة العمل من أجل الشعب السوري.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيد لوكوك على إحاطته الإعلامية.

سأدلي الآن ببيان بصفتي وزير خارجية مملكة هولندا.

مؤخراً، نشر مصور هولندي يعمل لحساب منظمة «إنقذوا الأطفال» مجموعة من الصور لـ ٤٨ طفلا سورياً، وجميعهم في سن السابعة. وهي صور مدرسية، التقطت لنا مثلها عندما كنا صغارا. ولد هؤلاء الأطفال في سورية، لكنهم اضطروا إلى الفرار منها. وعمرهم من عمر الحرب السورية، سبع سنوات، ولذلك لم يروا بلدهم ينعم بالسلام أبدا. ذكرياتهم عن وطنهم تخبو. وأحيانا لا يمكنهم تذكر بلدهم على الإطلاق، ولا أفراد الأسرة الذين تركوهم وراءهم. ولكن من خلال تصوير هؤلاء الأطفال وعرض صورهم في العلن، فقد حاول هذا المصور استعادة بعض من الكرامة التي أُهدرت في حرب يبدو أن الإنسانية فقدت فيها. لدي هنا صورة نور.

هؤلاء الأطفال كانوا محظوظين نسبيا؛ فقد تمكنوا من الفرار. في الوقت نفسه، داخل سورية، وخلال سبع سنوات من الحرب، قتل آلاف الأطفال. وأنا شخصيا أب لأطفال، ولست الأب

الوحيد في هذه القاعة بكل تأكيد. وصور الأطفال المتضررين من الحرب يجب أن تحرك مشاعر الجميع. ورغم أي فوارق بيننا، لابد أننا نشترك في أمر واحد على الأقل: الإيمان بأن حماية الأطفال يجب أن تأتي في المقام الأول. لكن هذه الحماية غير موجودة. والأزمة السورية، في الأساس، هي أزمة حماية — انتهاك صارخ للقاعدة الراسخة لحماية المدنيين وممتلكاتهم في وقت الحرب.

ومعاً — نحن المجتمع الدولي — قد أعربنا عن تصميمنا على منع نشوب النزاع وإنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب. ومتى تعذر منع نشوب النزاع، فقد اتفقنا على تنظيم سير الحرب. وإحدى الخطوات الأولى لتحقيق تلك الغاية اتخذت في روسيا، قبل ١٥٠ عاما تقريبا. في سانت بطرسبرغ، تقرر حظر الأسلحة التي تتسبب في معاناة لا داعي لها. ومنذ تلك الخطوات الأولى، ازدادت مجموعة القوانين الإنسانية الدولية بشكل كبير، بما في ذلك من خلال اعتماد اتفاقيات لاهاي وجنيف. وكانت حتمية تلك القوانين دائما حماية المدنيين في حالات النزاع وتجنيبهم الكوارث وإنقاذهم من الأذى واحترام كرامتهم.

للأسف، ما نراه في سورية اليوم هو النقيض تماما. ففي كل يوم، يبدي الكثيرون تجاهلا تاما للمدنيين.

في الغوطة الشرقية، أطبق النظام السوري وحلفاؤه، بما في ذلك روسيا، الحصار على مئات الآلاف من المدنيين ويواصلون هجومهم بلا هوادة. وأفادت تقارير الأمم المتحدة بوقوع غارات جوية على مناطق مكتظة بالسكان وهجمات سافرة تستهدف المستشفيات والعاملين في المجال الطبي، إلى جانب استخدام التجويع كسلاح للحرب واستخدام الأسلحة الكيميائية. الكثير من الأطفال والنساء والرجال الأبرياء يعانون. وينبغي حمايتهم. لكن عوضاً عن ذلك، تشهد الأسر تدمير منازلها ومقتل أحبائها وإهانة كرامتها. في عفرين، تبدو آثار العمليات العسكرية التي تقودها تركيا واضحة للجميع: تدهور الأوضاع الإنسانية الهشة أصلا، مع وجود أكثر من ١٦٠ ٠٠٠ نازح، ما يشكل عقبة أخرى أمام جهود مكافحة تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش). وأطلب من تركيا عدم توسيع نطاق أنشطتها العسكرية إلى مناطق حدودية أخرى في سورية أو العراق.

قبل أربعة أسابيع، اتخذ هذا المجلس القرار ٢٤٠١ (٢٠١٨). ومن اللافت أنه في عام ٢٠١٨، يتعين على المجلس أن يُذكر الأطراف المتحاربة بضرورة رفع كل حصار في سورية فوراً وإتاحة الوصول الإنساني دون عوائق إلى من هم في أشد الحاجة إليه. وهذه ليست مطالب استثنائية بأي حال من الأحوال. بل هي التزامات أساسية بموجب القانون الدولي الإنساني طورت على مر العقود لترسيخ المعايير الدنيا للكرامة الإنسانية في الحرب.

حتى وجود إرهابيين لا يمكن أن يكون ذريعة للتغاضي عن هذه المعايير. ومن المذلة أن يعجز المجلس عن تنفيذ تلك المعايير الدنيا. وإذا كان المجلس غير مستعد أو غير قادر على القيام بذلك، إذن من الذي سيقدر؟ وإذ نبقي ذلك في الأذهان، علينا ألا ننسى أن المسؤولية، بل الالتزام بتنفيذ قرارات المجلس، تقع على عاتق فرادى الدول الأعضاء. إذن ما الذي ينبغي أن نفعله؟

أولا، ينبغي أن نؤكد من جديد هذه القواعد ونعمل على إنفاذ القرارات ذات الصلة. وندعو جميع أطراف النزاع السوري، بما في ذلك النظام السوري، وروسيا، وإيران وتركيا، والجماعات المعارضة المسلحة، إلى احترام قرارات المجلس وتنفيذها. ثانيا، يجب أن نعزز القرار ٢٤٠١ (٢٠١٨)، برصد الأمم المتحدة لتنفيذ وقف إطلاق النار، مع إمكانية الوصول الكامل لبعثات تقصي الحقائق إلى مواقع الملاجئ الجماعية التي تُئوي الأشخاص المشردين داخليا. وهذه البعثات مستعدة للذهاب؛ ونحن بحاجة إلى معلوماتها المحايدة. ثالثا، فيما يتعلق بالمساءلة، إذا أريد أن يكون أي سلام موثوق ومستقر ودائم في سورية، لا بد من إنهاء ثقافة الإفلات من العقاب. يجب تقديم المذنبين بارتكاب

تلك الجرائم إلى العدالة. ويجب أن يعرف مرتكبو الجرائم، بما في ذلك تنظيم الدولة الإسلامية وتنظيم القاعدة، أننا نشاهدهم ونتابعهم ومن ثم نحدد هويتهم. ويجب أن يعرفوا بأنه يجري تجميع الملفات بهدف ملاحقتهم قضائيا على ارتكاب جرائم قد تشمل الإبادة الجماعية. ويجب أن يعرفوا بأنهم سيحاسبون في ذات يوم.

نحض جميع الدول على زيادة دعمها للآلية الدولية المحايدة والمستقلة للمساعدة في التحقيق، بموجب القانون الدولي، بشأن الأشخاص المسؤولين عن ارتكاب الجرائم الأشد خطورة المرتكبة في الجمهورية العربية السورية منذ آذار/مارس ٢٠١١، والتي تهدف إلى ضمان جمع المعلومات عن الجرام المرتكبة، وتحليلها وحفظها للمحاكمات في المستقبل. ويمكن لمجلس الأمن أيضا أن يؤدي دورا رئيسيا بإحالة الوضع في سورية إلى المحكمة الجنائية الدولية.

ماذا سيصبح الأطفال في الصور التي ذكرتها؟ هل سيتمكنون في يوم من الأيام من العودة إلى سورية؟ إنهم شأنهم شأن جميع الأطفال، يتوقون إلى العيش حياة عادية يسودها الاستقرار والسلامة. إن النظام السوري يؤمن بالحل العسكري. ولكن هذا الحل غير متوفر. ولا يوجد فائزون في هذه الحرب. لكنه واضح من الخاسر فيها، الناس العاديون في سورية. وفي هذه الظروف العصيبة جدا، نثني على ما يتحلى به العاملون في مجال المساعدة الإنسانية من شجاعة ومثابرة رائعتين.

الأمر يعود إلينا لكي نستعيد مصداقية المجلس. والأمر متروك لنا لكفالة عملية سياسية تفاوضية، يُمثل فيها جميع السوريين والجهات الفاعلة المعنية الأخرى. والأمر متروك لنا لإنهاء ذلك الكرب واستعادة كرامة الشعب السوري وإنسانيته.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس المجلس.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيد العتيبي (الكويت): شكرا سيدي الرئيس، ونرحب برئاستكم لهذه الجلسة الهامة. ألقي هذه الكلمة اليوم باسم الكويت والسويد. أود أن أتقدم بالشكر للسيد مارك لوكوك، وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية على إحاطته الإعلامية التي قدمها لنا اليوم. سأتطرق اليوم في كلمتي إلى ثلاثة مجالات رئيسية: أولا، حالة تنفيذ القرار ٢٤٠١ (٢٠١٨)؛ ثانيا، الإجراءات المطلوبة لتحسين الحالة الإنسانية؛ وثالثا، مسؤولية الأطراف في تنفيذ القرار.

أولا، حالة تنفيذ القرار ٢٤٠١ (٢٠١٨). نجتمع اليوم بعد مرور شهر على اتخاذ مجلس الأمن بالإجماع القرار الذي طالب جميع الأطراف بوقف إطلاق النار من دون تأخير لمدة ٣٠ يوما من تاريخ اعتماد القرار، ونشجب عدم تنفيذه حتى الآن. لكن علينا الاستمرار في بذل كل ما في وسعنا لضمان التنفيذ الكامل للقرار في جميع أنحاء سورية. إن الزيادة التي تحققت في عدد قوافل المساعدات الإنسانية التي دخلت إلى المناطق المحاصرة في شهر آذار/مارس الجاري حققت وصولا جزئيا مقارنة بحالة الإغلاق الكاملة في وصول المساعدات في الأشهر السابقة، وتدل على أنه من الممكن إحراز تقدم في تنفيذ القرار. ويجب البناء على هذا التقدم. ونؤكد أن أحكام القرار ستظل صالحة حتى بعد مرور شهر على صدوره. ونتطلع إلى استمرار الأمانة العامة للأمم المتحدة بتقديم التقارير بشأن حالة تنفيذ القرار، من خلال جلسات الإحاطة الشهرية، كما ورد في منطوق القرار. وندعم في هذا الصدد الاقتراحات الخاصة بتقديم المزيد من المستجدات المنتظمة في هذا الشأن إلى المجلس.

نحن نقدر الجهود المستمرة التي تبذلها الأمم المتحدة في تيسير إجراء محادثات بين كافة الأطراف في الغوطة الشرقية بهدف وقف إطلاق النار. ونشعر بالقلق بشكل خاص جراء

الهجوم العسكري المستمر من جانب السلطات السورية على الغوطة الشرقية، وكذلك الغارات الجوية التي تشن على درعا وإدلب. كذلك فإن القصف المدفعي من الغوطة الشرقية على دمشق مصدر قلق لنا. جميع أعمال العنف هذه أودت بحياة المئات من المدنيين الأبرياء.

ثانيا: الإجراءات المطلوبة لتوفير الحماية للمدنيين الخارجين من الغوطة الشرقية وتحسين الوضع الإنساني في الملاجئ الجماعية.

كما قلنا سابقا، فإن الالتزام بتنفيذ أحكام القرار القرار ٢٤٠١ (٢٠١٨) السبيل الوحيد لتحسين الوضع الإنساني وتحقيق تقدم ملموس في هذا الصدد. هذه الأحكام التي ترتكز على وقف الأعمال القتالية وإتاحة وصول المساعدات الإنسانية إلى المدنيين. أما فيما يتعلق بالوضع الإنساني في الغوطة الشرقية، فلدينا خمس نقاط إلى الأطراف المعنية، تمثل شواغلنا الخاصة إزاء حماية المدنيين:

أولا، يجب أن تكون جميع عمليات الإخلاء طوعية، ويجب أن يكون للناس الحق في العودة واختيار أماكن آمنة للذهاب إليها. ثانيا، يجب أن تشمل أي مفاوضات بشأن إخلاء المدنيين، ممثلين عنهم من قبيل المجالس المحلية، على سبيل المثال. ثالثا، يجب أن تستمر قوافل المساعدات الإنسانية في الدخول إلى الغوطة الشرقية، لمصلحة الذين قرروا البقاء فيها، على أن تكون تلك القوافل أسبوعية، كما نص القرار ٢٤٠١ (٢٠١٨)، ووفقا لتقديرات الأمم المتحدة، بما في ذلك الوازم الطبية، مع تأمين الوصول لموظفي الأمم المتحدة. رابعا، يجب إنهاء انتهاكات حقوق الإنسان المتمثلة في الاحتجاز وحالات الاختفاء والتجنيد القسري. هذه المشاغل بشأن الحماية تشكل هاجسا للمدنيين الباقين في الغوطة الشرقية، وللخارجين من الغوطة الشرقية. لذلك نشجع الأمم لمتحدة على تسجيل الأشخاص الذين يتم إجلائهم وتسجيل الوجهة التي أخذوا إليها، وتعزيز وجود الأمم المتحدة في الملاجئ الجماعية للمشردين داخليا، بما في ذلك مراقبو الحماية لمنع العنف الجنسي. وندعو السلطات السورية إلى السماح بذلك على الفور. خامسا، ضرورة تحسين الأوضاع المتردية في الملاجئ الجماعية للمشردين داخليا وبسرعة في ظل استمرار تزايد أعداد النازحين الجدد.

ونشعر بقلق بالغ لأن شركاء الأمم المتحدة المعنيين باتوا يتحملون العبء الأقصى من قدراتهم. لذلك من الضروري الاستفادة قدر الإمكان من قدرات الأمم المتحدة وموظفيها ومواردها للمساعدة في إدارة الملاجئ الجماعية للنازحين المزدحمة بشكل متزايد. ونرحب بخطط الأمم المتحدة لزيادة عدد موظفيها على الأرض لهذا الغرض، ونشجعها على القيام بالشيء نفسه في الغوطة الشرقية، حالما تسمح الظروف الأمنية بذلك. وندعو السلطات السورية إلى منح التأشيرات اللازمة للعاملين الإضافيين للأمم المتحدة بشكل فوري.

ثالثا، مسؤولية الأطراف نحو تنفيذ أحكام القرار ٢٤٠١ (٢٠١٨). هناك مسؤولية جماعية تقع علينا بوصفنا أعضاء في المجلس، وخاصة الأطراف ذات التأثير للعمل مع السلطات السورية تحديدا وحثها على تنفيذ أحكام القرار، بما يتماشى مع القانون الدولي الإنساني.

ونتوقع من الدول الضامنة لاتفاق أستانا وهي الاتحاد الروسي وإيران وتركيا، إحراز تقدم للوفاء بالالتزامات الواردة في بيانهم الصار في ١٦ آذار/مارس الحالي، وذلك قبل القمة المقررة في إسطنبول في ٤ نيسان/أبريل المقبل، وعلى وجه الخصوص الالتزامات التالية: أولا، وصول المساعدات الإنسانية بشكل سريع وآمن وبدون عراقيل إلى المناطق المتضررة من النزاع، وثانيا، كدول ضامنة لاتفاق وقف إطلاق النار، يجب تكثيف الجهود لضمان احترام الاتفاقيات ذات الصلة، وثالثا، مواصلة الجهود لتنفيذ أحكام القرار ٢٤٠١ (٢٠١٨).

ونؤكد في الختام التزامنا الكامل بمواصلة متابعة حالة تنفيذ القرار عن كثب في التقارير الشهرية المقدمة إلى المجلس، ولن ندخر جهدا لإحراز تقدم في التنفيذ. يصادف هذا الشهر بداية السنة الثامنة من الصراع في سورية، وللأسف، لا تزال هناك حاجة إلى وقف أعمال العنف، والوصول المستمر إلى المساعدات الإنسانية من خلال القوافل الأسبوعية عبر خطوط النزاع، والقوافل الطبية، وعمليات الإخلاء وحماية المدنيين والمستشفيات، وإنهاء الحصار.

السيدة هيلي (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكركم وزير الخارجية بلوك، على ترؤسكم هذه الجلسة، وأشكر وكيل الأمين العام لوكوك على عرضه مرة أخرى للحقائق بشأن ما يحدث في سورية. وأود أيضا أن أرحب شخصيا بكارين بيرس في المجلس بصفتها الممثلة الدائمة الجديدة للمملكة المتحدة. وأعلم أننا نتطلع جميعاً في القاعة إلى العمل معها.

نتناول اليوم موضوعا صعبا للغاية، ألا وهو الحصار والتجويع والاستسلام، الذين يشكلون الإيقاع الفظيع والمستمر للحرب السورية. وبينما نجتمع اليوم، تتم الخطوة الثالثة وهي الاستسلام في الغوطة الشرقية. بعد سنوات من الحصار والتجويع، يسلم السكان الغوطة الشرقية. يجب الإشارة إلى المفارقة الرهيبة لهذه اللحظة والإقرار بها. وفي الثلاثين يوماً التي مرت منذ مطالبة مجلس الأمن بوقف إطلاق النار، ازداد قصف سكان الغوطة الشرقية، والآن، في نهاية ما يسمى بوقف إطلاق النار، سقطت تقريبا الغوطة الشرقية.

لن يرحمنا التاريخ عندما يحكم على فعالية المجلس في التخفيف من معاناة الشعب السوري. لقد قُتل ١٧٠٠ مدني سوري في الشهر الماضي وحده. ويتم استهداف المستشفيات وسيارات الإسعاف بشكل متعمد بالقنابل والمدفعية. وتتعرض المدارس للقصف، على غرار تلك الواقعة في الغوطة الشرقية التي قُصفت الأسبوع الماضي فقط، مما أسفر عن مقتل ١٥ طفلا. الحصار والتجويع والاستسلام.

أود أن أطلب من زملائي في مجلس الأمن النظر فيما إذا كنا مخطئين عندما نشير إلى القوات الروسية والإيرانية التي تعمل إلى جانب الأسد باعتبارها مسؤولة عن المذبحة. لقد صوت الاتحاد الروسي على ما يسمى بوقف إطلاق النار في سورية في الشهر الماضي (أنظر S/PV.8188). بل وأكثر من ذلك، أخذ الاتحاد الروسي وقته في مفوضات مضنية على القرار ٢٤٠١ (٢٠١٨)، الذي طالب بوقف إطلاق النار. وإذا تابعنا المفاوضات عن كثب، يمكننا أن نرى أصدقاءنا الروس يغادرون باستمرار القاعة للتشاور مع نظرائهم السوريين. وهناك احتمالان فقطلما كان يحدث، إما أن روسيا كانت تقوم بإبلاغ زملائها السوريين بمضمون المفاوضات، أو أن الاتحاد الروسي كان يتلقى توجيهات من زملائه السوريين حول مضمون المفاوضات. وفي كلتا الحالتين، تفاوض الاتحاد الروسي باستخفاف على وقف إطلاق النار الذي تم تحديه على الفور.

وقد واتت الاتحاد الروسي الجرأة على الادعاء بأنه العضو الوحيد في المجلس الذي ينفذ القرار ٢٤٠١ (٢٠١٨). كيف يمكن أن يكون ذلك صحيحاً والطائرات العسكرية الروسية قامت خلال الأيام الأربعة الأولى بعد ما يسمى بوقف إطلاق النار، بما لا يقل عن ٢٠ عملية قصف يومي لدمشق والغوطة الشرقية، بينما ظل السوريون تحت الحصار؟ كان ما يسمى بوقف إطلاق النار يهدف إلى السماح بوصول المساعدات الإنسانية للمدنيين المرضى والجوعى. بل وزاد الاتحاد الروسي من استخفافه عندما اقترح وقفا مدته خمس ساعات للعمليات القتالية. وقال بأن ذلك ضروريا من أجل السماح للقوافل الإنسانية بالمرور، لكن القنابل الروسية والسورية لا تزال تحول دون وصول المساعدات الإنسانية. ولم يسمح بإيصال الغذاء والدواء إلا بعد سقوط الأراضي في يد حكومة الأسد وحلفائه.

وحجة الاتحاد الروسي وسورية هي أنه يتعين عليهما مواصلة قصف الغوطة الشرقية لمحاربة من يسمونهم بالإرهابيين. وهذا عذر واضح للروس والأسد للاستمرار في هجومهم.

وفي غضون ذلك، أعربت جماعات المعارضة في الغوطة الشرقية منذ البداية، عن استعدادها لتنفيذ وقف إطلاق النار. وقالت للمجلس إنها ترحب بالقرار. وكان رد الاتحاد الروسي على ذلك هو نعت تلك الجماعات بأنها إرهابية والاستمرار في قمع المدنيين لإخضاعهم، بينما يستمر تجويع الشعب السوري.

وفي الأسبوع الماضي، بعد أن أمضى المدنيون السوريون سنوات على قيد الحياة بالكاد، تم التوصل إلى اتفاق للسماح لهم بمغادرة الغوطة الشرقية. من توسط فيه؟ الاتحاد الروسي. لذلك، نرى أن الدورة تكتمل. سكان الغوطة الشرقية يستسلمون. هذا هو الواقع القبيح على الأرض في سورية اليوم. إن اتهامات روسيا المغرضة بسوء النية، لن تمنعنا من التكلم بصراحة، ولن يمنعنا خطابهم الكاذب بشكل صارخ من إبلاغ العالم بالدور المحوري الذي يقوم به الاتحاد الروسي في قصف الشعب السوري من أجل إخضاعه.

وقبل ١٥ يوماً، عندما كان واضحاً أن الأنظمة الروسية والسورية والإيرانية تتجاهل تماماً وقف إطلاق النار، وضعت الولايات المتحدة خطة لوقف إطلاق نار أكثر صرامة ومحدد الأهداف بقدر أكبر تركز على مدينة دمشق والغوطة الشرقية. ورغم الأدلة الدامغة على تجاهل وقف إطلاق النار، فقد قام بعض زملائنا بحضنا على إعطاء فرصة لتطبيق القرار ٢٤٠١ (٢٠١٨). ووافقنا على مضض على تأجيل تقديم القرار. والآن، يسيطر الأسد وحلفاؤه على أكثر من ٨٠ في المائة من الغوطة الشرقية. وقد ضيع خداعهم ونفاقهم ووحشيتهم فرصة وقف إطلاق النار في الغوطة الشرقية، وعلينا أن نشعر جميعا بالخجل من ذلك.

إن كنا نتحمل مسؤوليتنا كمجلس أمن، لكنا نعتمد قرارا اليوم يعترف بواقع ما حدث في الغوطة الشرقية. إن مجلس أمن مسؤولا كان ليدين شن السلطات السورية، إلى جانب الاتحاد الروسي وإيران، لهجوم عسكري للاستيلاء على الغوطة الشرقية في نفس اليوم الذي طالبنا فيه بوقف إطلاق النار. إن مجلس أمن مسؤولا كان ليدين منع نظام الأسد عمدا لقوافل المساعدات الإنسانية خلال حملته العسكرية وإزالة المواد الطبية من القوافل التي حاولت الوصول إلى الغوطة الشرقية. إن مجلس أمن مسؤولا كان ليدرك أن توفير المساعدات الإنسانية لم يكن أبداً آمنًا أو بدون عوائق أو مستداما، وأن الحصار لم يرفع. إن مجلس أمن مسؤولا كان ليعرب عن غضبه لمقتل ما لا يقل عن ١٧٠٠ مدني خلال حملة عسكرية طالب بوقفها، ١٧٧ مدني كان يمكن أن ينجوا لو تم التقيد بوقف إطلاق النار الذي طالبنا به، لكنهم لقوا حتفهم أمام أعيننا.

لكننا لا نستطيع، لا يمكننا أن نتخذ هذه الإجراءات لأن الاتحاد الروسي لن يمنعه شيء عن استغلال مقعده الدائم في المجلس لحماية حليفه بشار الأسد حتى من أبسط درجات النقد. ولا يمكننا أن نتخذ تلك الإجراءات، لأنه بدلاً من التنديد بالطرق التي استهزأ بها الأسد والاتحاد الروسي وإيران بدعواتنا إلى وقف إطلاق النار، فضل العديد من أعضاء المجلس التريث. تلك مفارقة. يجب أن يكون هذا اليوم يوم عار على كل عضو في المجلس ويجب أن يشكل درسًا بشأن ما يحدث عندما نركز على عروض عابرة لإظهار الوحدة بدلاً من التركيز على ما هو صائب. بالنسبة للذين لديهم رأي مغاير، فإنني أقول بأن سكان الغوطة الشرقية يستحقون تقديم تفسير.

السيد دولاتر (فرنسا) (*تكلم بالفرنسية*): في البداية، أود أن أشكر مارك لوكوك على إحاطته، وأثني على جهوده الدؤوبة وجهود فريقه في استجابتهم للحالة الإنسانية الخطيرة والملحة في سورية.

لقد اتخذ مجلس الأمن، قبل شهر تقريبا، القرار ٢٤٠١ (٢٠١٨) لمعالجة تلك الحالة الملحة والخطرة. وعليه، فقد طالبنا جماعيا وبالإجماع جميع أطراف النزاع بوقف القتال في جميع أنحاء البلد من أجل السماح بوصول مستمر ومن دون عوائق للمساعدات الإنسانية إلى المدنيين المحتاجين والسماح بالإجلاء الطبي.

وبعد ذلك بشهر، ما هي النتيجة؟ لم يقتصر الأمر على عدم تنفيذ القرار ٢٤٠١ (٢٠١٨)، بل ازدادت الحالة الإنسانية في سورية سوءا. فالسكان المدنيون يعيشون في حالة يائسة، محاصرين بين المساومة والقتال، ولا سيما في الغوطة الشرقية.

ولم يقتصر الأمر، خلال الأسابيع القليلة الماضية، على عدم هدوء القتال؛ بل تضاعفت حدته، بشن النظام هجوما بريا، يدعمه حليفاه، روسيا وإيران. وقد تواصل الهجوم المدبر بعناية، باستخدام الاستراتيجية المزدوجة المتمثلة في الترهيب والمفاوضات الموازية التي استخدمت في حلب لتحقيق إذعان المقاتلين وتشريد المدنيين. ولمدة شهر لم يمر يوم واحد لم تتعرض فيه الغوطة الشرقية، التي تعاني الحصار والتجويع منذ سنوات، للقصف العشوائي من قبل النظام ومؤيديه. فقد قصفوا المدارس والمستشفيات بشكل منهجي وقتلوا أكثر من ١ ٧٠٠ من المدنيين، بمن فيهم أكثر من ٣٠٠ طفل. وتلك الوفيات هي نتيجة لاستراتيجية متعمدة من قبل النظام السوري لإخضاع سكان المنطقة بأسرهم والقضاء على أي شكل من أشكال المعارضة والبقاء في السلطة.

لا ينبغي لأي شيء أن يبرر انتهاكات القانون الدولي الإنساني. ولم يؤذن لقافلة إنسانية واحدة بالدخول إلى الغوطة الشرقية منذ ١٥ آذار/مارس، ولم يتم إيصال أي مساعدة إنسانية تقريبا في الأسابيع الأخيرة. وفي الوقت نفسه، هناك احتياجات هائلة في صفوف الأشخاص الذين لا يزالون في الغوطة الشرقية، ومعظمهم من النساء والأطفال.

وقد ظللنا نشهد لعدة أيام عمليات إجلاء قسري للسكان من الغوطة الشرقية، ما يمكن أن يشكل جرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب. وقد طالبنا بالسماح بوصول المساعدات الإنسانية إلى الغوطة الشرقية من أجل تقديم المساعدة إلى الأشخاص في منازلهم، حيث يرغبون في البقاء بقدر ما يتيح لهم وقف إطلاق النار. وذلك كان السبب في اتخاذ القرار ٢٤٠١ (٢٠١٨). وبدلا من ذلك، شهدنا العكس تماما، تصاعد في العنف لإجبار المدنيين على النزوح بشكل جماعي. وقد أجبر القصف المدنيين - ٨٠ ٠٠٠ شخص تقريبا - على الفرار. إن تشريد السكان من الغوطة الشرقية يشكل جزءا لا يتجزأ من استراتيجية النظام السوري العسكرية لإجبار المعارضة على الاستسلام. ومرة أخرى، فإن المدنيين هم الضحايا الرئيسيين.

وكما قلت، فإن التشريد القسري قد يشكل جرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب. وسيتم جمع الأدلة على هذه الجرائم وحفظها واستخدامها. وقد كنا واضحين بشأن تلك النقطة خلال اجتماع المجلس بصيغة آريا مع مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان قبل بضعة أيام. هناك حوالي ٥٥ ٠٠٠ مدني الآن في ثمانية معسكرات جماعية يديرها النظام السوري حول الغوطة الشرقية، من دون ماء أو كهرباء، وفي ظروف صحية كارثية. لم تتحسن أقدارهم؛ الجحيم الذي يعيشون فيه انتقل فحسب بضعة كيلومترات. ويساورنا قلق بالغ إزاء مصير هؤلاء المدنيين الذين يعيشون الآن في أماكن مكتظة من دون ضمانات بالحماية أو الأمن، ومن دون ضمانات بعودتهم إلى ديارهم.

كيف يمكننا حماية المدنيين في الحالة التي وصفتها من فوري؟ من الملح للغاية حماية الأشخاص الذين لا يزال بالإمكان حمايتهم. وعلى الرغم من أن وقف الأعمال العدائية لمدة ٣٠ يوما الذي طالب به القرار ٢٤٠١ (٢٠١٨) لم ينفذ بعد، يظل ذلك المطلب أكثر إلحاحا من أي وقت مضى. إن القرار لا

يزال يشكل الإطار لعملنا الجماعي. وأشدد، في ذلك الصدد، وتمشيا مع الإحاطة التي قدمها مارك لوكوك، على ثلاثة مطالب أساسية.

أولا، من الضروري والملح أن يسمح للقوافل الإنسانية بالدخول يوميا إلى الغوطة الشرقية وبما يكفي من الأمن. وعلى الرغم من أن الاحتياجات الإنسانية كبيرة، لا يزال النظام يتعمد إعاقة المعونة. ويجب أن تكون قوافل الأمم المتحدة قادرة على الدخول وإيصال المساعدات. ويجب أن يتوقف القتال لفترة طويلة بما يكفي للسماح بإيصال وتفريغ وتوزيع الإمدادات، بما في ذلك المساعدة الطبية.

والمطلب الثاني يتعلق بالمدنيين الذين لا يزالون في الغوطة، الذين لهم الحق في المساعدة الإنسانية الطارئة وفي الحماية. يجب أن تصلهم المعونة حيثما وجدوا. وتحقيقا لتلك الغاية، يجب أن تكون الأمم المتحدة وشركاؤها الدوليون والمحليون في مجال المساعدة الإنسانية قادرين على العمل بأمان في الميدان لتقييم احتياجات هؤلاء السكان. إنه التزام بموجب القانون الدولي الإنساني، ولكنه الحد الأدنى اللازم لتقديم مساعدة ملموسة للأشخاص المعنيين. ويجب أن تكون الحماية المستحقة لهم بموجب القانون الدولي الإنساني مكفولة دون قيد أو شرط. وأخاطب، في ذلك الصدد، مسؤولية جميع العناصر الفاعلة التي لها تأثير على النظام السوري.

والمطلب الثالث، الذي اكتسى أهمية جديدة في الأيام الأخيرة، هو تقديم المساعدة إلى المدنيين المشردين في معسكرات خارج الغوطة. وذلك يعني، على وجه الدقة، أنه يجب ضمان سلامة هؤلاء السكان، الذين اضطروا إلى ترك كل شيء وراءهم من أجل البقاء على قيد الحياة، وإمكانية الحصول على الضروريات الأساسية وفرصة العودة إلى ديارهم إذا رغبوا في ذلك. ويجب الحرص على ألا يتعرضوا للتهديد بالانتقام أو التهديدات أو الاضطهاد من أي نوع.

ويجب أن تكون الأمم المتحدة وشركاؤها قادرين على مرافقة المدنيين الذين تم إجلاؤهم من نقطة مغادرتهم إلى وجهتهم في الملاجئ الجماعية، من أجل ضمان تمتعهم بالحماية. ويجب أن تتاح للأمم المتحدة وشركائها فرصة الوصول المستمر إلى المدنيين الذين يعيشون في تلك المخيمات. ويحدونا الأمل في أن تتمكن الأمم المتحدة من تعزيز دعمها للأشخاص المشردين الذين فروا من الغوطة الشرقية. ذلك سوف يستدعي زيادة عدد الموظفين الدوليين في الموقع. ويحدونا الأمل في أن تمنح الموافقة لتحقيق تلك الغاية بأسرع ما يمكن. وكذلك أدعو إلى ضمانات أمنية للعاملين في المجال الإنساني.

والحالة في عفرين أيضا مقلقة للغاية. فالعديد من المدنيين في حالة حرجة. فقد تم تشريد أكثر من ١٨٠ ٠٠٠ شخص. وقد أذن لقافلة واحدة، بالأمس، وهي غير كافية بالنظر إلى الاحتياجات الهائلة للسكان. وقد أجبر القتال الجاري في عفرين القوات الديمقراطية السورية إلى وقف عملياتها ضد تنظيم داعش، الذي، كما نعرف جميعا، لم يختف. وموقفنا بشأن هذه المسألة لم يتغير. لا يمكن لشواغل تركيا المشروعة فيما يتعلق بأمن حدودها أن يبرر، بأي حال من الأحوال، لوجود عسكري دائم في عمق الداخل السوري.

إننا بحاجة إلى إنهاء القتال أكثر من أي وقت مضى. وندعو جميع الأطراف على الأرض إلى اختتام المفاوضات الجارية واحترام وقف للأعمال العدائية. إننا ندعم الجهود التي يبذلها المبعوث الخاص إلى سورية، السيد ستافان دي ميستورا، والتزامه باستئناف عملية جنيف والتوصل إلى حل سياسي دائم تمشيا مع القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) يبدأ بإنشاء لجنة دستورية جامعة، برعاية السيد دي ميستورا. فهو السبيل الوحيد لإنهاء الأزمة السورية.

ومن الضروري العمل على الجبهات السياسية والإنسانية على السواء. إنني أناشد باسم فرنسا، أولا، الجهات التي يمكن

أن تحدث أثرا على الأرض، بدءا من روسيا. فلم يفت الوقت إطلاقا لإنقاذ الأرواح. ولنعي تمام الوعي أنه لا شك في أن الأسوأ لم يأت بعد في شكل تفاقم النزاع وتوسعه، من دون اتخاذ إجراءات عاجلة وحاسمة.

وقد حان الوقت لكي نستخلص بجدية الدروس المستفادة من المأساة السورية.

وتدل هذه المأساة على اضطرابات عالمية جديدة لم يعد ممكنا التحكم بها بسبب انعدام الحوكمة الدولية الفعالة وسلطة الملاذ الأخير، علاوة على عدم التقارب بين الجهات الفاعلة الرئيسية — الذي نضيف إليه مواقف روسيا المعروفة جيدا.

بعبارة أخرى، إذا أردنا تفادى مآس أخرى كهذه في المستقبل، فإن من الضروري بناء منظومة لعالم متعدد الأقطاب نجد أنفسنا فيه محاطين الآن بالتعددية القوية التي تجسدها الأمم المتحدة عقب إصلاحها. فذلك هو البديل الوحيد لتفتيت العالم والعودة إلى مناطق النفوذ — وهو ما يعلّمنا تاريخنا بجميع مخاطره — وبالمثل فإن تسوية الأزمة السورية –وهي أولوية وحالة طارئة بالنسبة لنا اليوم– تعدّ أحد التحديات التي تواجه جيلنا.

السيدة بيرس (المملكة المتحدة) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكركم، سيدي الرئيس، على حضوركم هنا اليوم لتأكيد الأهمية الحيوية التي يكتسيها هذا الموضوع، ونشكركم على وجه الخصوص على بيانكم القوي. وتؤيد المملكة المتحدة دعوتكم إلى إحالة الحالة في سورية إلى المحكمة الجنائية الدولية.

وأود أيضا أن أعرب عن شكرنا لوكيل الأمين العام لجهوده المتواصلة في إحاطة مجلس الأمن علما بالخسائر البشرية التي تسببها الأعمال العدائية ضد المدنيين في سورية. ونشكره على الجهود البطولية التي تبذلها جميع أفرقته القائمة في الميدان. وتحظى تلك الجهود بدعم معظمنا هنا في المجلس.

ويشدد وكيل الأمين العام في إحاطته البليغة على ضرورة وحدة صفوف المجلس في الاتفاق على اتخاذ خطوات ملموسة من شأنها أن تمكّن مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية من الوفاء بولايته المتمثلة في ضمان تقديم المساعدة الإنسانية وحماية جميع الذين يحتاجون إليها. وفي حين أوضحت السفيرة هايلي الحالة تماما، كشف السفير دولاتر عن نوايا النظام، وشدد السفير العتيبي على ضرورة حماية المدنيين وتسجيلهم. وأؤيد نداءاتهم تلك. ولن أكرر ذكر سجل المعاناة التي أُعرب عنها اليوم بمنتهى البلاغة، إلا أنه لا ينبغي أن يفسر تفادي التكرار هذا على أنه مؤشر على لا مبالاة المملكة المتحدة أو عدم جزعها مما يحدث في الميدان كغيرها من الدول الأخرى.

وعلى وجه التحديد، فإن مما يوصف بالقسوة والشر أن إيصال المساعدة أصبح أسوأ مما كان عليه في مواجهة هذه المعاناة. صحيح أن «القسوة الشريرة» عبارة قوية الوقع، إلا أنه ليست ثمة عبارات أخرى لوصف ما يحدث. وقد حدثت أسوأ حالات الدمار والمعاناة في الغوطة الشرقية. ولم يتخذ مؤيدو أولئك الذين يؤيدون الأسد أي خطوات للمساعدة في وقف العنف. وبدلا من ذلك، انتهك الأسد ومؤيدوه العبارات القوية الواردة في قرار مجلس الأمن ٢٤٠١ (٢٠١٨) واستهزؤوا بسلطة المجلس كما ذكر السفير دولاتر.

ومنذ ١١ آذار/مارس غادر نحو ١٠٠ ٠٠٠ شخص الغوطة الشرقية وانتقلوا إلى مواقع الاستقبال المؤقتة في ريف دمشق، واتجه آلاف آخرون إلى إدلب. ونظرا لانعدام أنشطة الرصد المستقل أو أي إجراءات تتعلق بسلامة المدنيين، لا يزال أولئك الأشخاص الفارون والمقيمون عرضة لخطر سوء المعاملة والانتهاكات من قبل النظام، بما في ذلك الاحتجاز أو الانفصال عن أسرهم. ويبلغ العاملون في المجال الإنساني والأخصائيون الصحيون والمستجيبون الأوائل في الميدان بأن النظام ما زال

يتعمد استهدافهم. وذلك أمر غير قانوني، ويتواطأ أولئك الذين يساعدون نظام الأسد في تلك الشرعية.

ولا يزال ذلك الوضع مستمرا حتى بالنسبة لأولئك الذين تخلفوا عن الركب. وهناك نحو ٠٠٠ ١٥٠ من المدنيين ما زالوا في الغوطة الشرقية، وهم يعانون من نقص حاد في الأغذية وانعدام اللوازم الطبية. وعلاوة على شعورهم بالخوف، فإنهم يذكرون جيدا كيف أن النظام قد عاقب أولئك المدنيين الذين فروا من شرق حلب في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦. ولذلك السبب يدعو السفير العتيبي إلى حماية المدنيين وتسجيلهم على وجه الإلحاح.

ونرحب بخطط الأمم المتحدة الرامية إلى زيادة الدعم للتصدي لسوء الحالة في مخيمات المشردين داخليا والملاجئ الجماعية. وندعو روسيا إلى استخدام نفوذها على النظام لكفالة تمكين الأمم المتحدة وشركائها من تقديم المساعدة أيضا وحماية السكان الباقين في الغوطة الشرقية. وسواءٌ اختار المدنيون البقاء أو الرحيل، فإن من الضروري حمايتهم من الهجمات وتوفير أساسيات العيش لهم. وليس هذا مجرد نداء لأسباب إنسانية، بل شرط لازم بموجب القانون الدولي الإنساني. وإن من واجب المجلس وجميع أعضائه ترسيخ القانون الدولي الإنساني. ويعدُّ أولئك الذين يساندون النظام في إجراءاته هذه أنفسهم من منتهكي ذلك القانون.

وختاما، أود أن أسلط الضوء على مجالين آخرين. فما زالت معاناة الشعب السوري في إدلب مستمرة، حيث يتعرض المدنيون للهجوم من جانب قوات النظام على مدى سنوات عديدة. ويعيش هناك ما يزيد على مليون شخص من النازحين السوريين، بمن فيهم الفارون من الغوطة الشرقية. أما في عفرين، فنحن نسلّم بمصلحة تركيا المشروعة في أمن حدودها، ولكننا ما زلنا نشعر بالقلق في الوقت نفسه إزاء أثر عملياتها على الحالة الإنسانية. وقد أثار رئيس وزراء بلدي ووزير خارجيته مسألة ضرورة حماية المدنيين وإمكانية الوصول إليهم مع الرئيس أردوغان ووزرائه. ويسرُّنا أن نسمع من وكيل الأمين العام أنه ربما تكون هناك بعض المؤشرات على إحراز التقدم في عفرين في نهاية المطاف.

وبعد مضي سبع سنوات على النزاع، أصبح هناك ما يزيد على ١٣ مليون شخص بحاجة إلى المساعدة الإنسانية في سورية. ويتحمل نظام الأسد المسؤولية عن هذا الوضع وهو يعمل الآن على منع الجهات الفاعلة الإنسانية من تخفيف وطأة تلك الفظاعة التي تسبب بها. وندعو روسيا إلى استخدام نفوذها لكفالة تمكين الأمم المتحدة من الوفاء بالحد الأدنى من ولايتها المتمثلة في ضمان تقديم المساعدة الإنسانية وحماية السوريين حسب احتياجاتهم، بغض النظر عن أي اعتبارات أخرى.

وقد كنت في جنيف عام ٢٠١٢، وأعتقد أننا نشعر جميعا بأن تلك كانت فرصة ثمينة ضائعة، بالنظر إلى الأحداث الجارية. فما برحت الحالة تزداد سوءا كل عام منذ ذلك الوقت، وكما قال وكيل الأمين العام أصبح مستوى إيصال المساعدات أكثر سوءا. وما تزال لدى المجلس فرصة ضئيلة لاتخاذ تدابير للحد من مخاطر الأعمال الانتقامية من جانب النظام. وكما قلتم، سيدي الرئيس، إن لم يستطع مجلس الأمن فعل ذلك فمن سيفعل إذن؟

السيد عمروف (كازاخستان) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أنضم إلى الآخرين في توجيه الشكر إلى وكيل الأمين العام لوكوك على إحاطته الشاملة. وأود أيضا أن أرحب بوزير خارجية مملكة هولندا، معالي السيد ستيفانوس أبراهام بلوك، الذي يترأس جلسة اليوم.

لا تزال كازاخستان ملتزمة بجميع قرارات مجلس الأمن الرامية إلى حل المسائل الإنسانية في سورية. ونرى أن من المهم للغاية الحفاظ على جميع الطرائق الممكنة لإيصال المساعدات الإنسانية، بما في ذلك نُظم المساعدة عبر الحدود

التي لا غنى عنها لتقديم المعونة الإنسانية لملايين الأشخاص في سورية.

ويقينا أن تنفيذ القرار ٢٤٠١ (٢٠١٨) مسؤولية جماعية يضطلع فيها جميع أعضاء المجلس والأمم المتحدة بدور هام. ويجب علينا جميعا بذل كل ما في وسعنا لضمان تنفيذه تماما في جميع أنحاء سورية. ونتطلع إلى استمرار الإبلاغ عن تنفيذ القرار ٢٤٠١ (٢٠١٨) من خلال الإحاطات المنتظمة عن سورية وتقارير الأمين العام، على النحو المنصوص عليه في القرار.

ويجب إيلاء الاهتمام العاجل بالمساعدة الإنسانية على المدى الطويل، مع ضمان الوصول الآمن للمساعدات الإنسانية من جانب الأمم المتحدة ووكالات المعونة الأخرى وإجلاء الجرحى. ونثني على الإسهام المتميز من قبل مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، ومنظمة الصحة العالمية، والهلال الأحمر العربي السوري لتوفير مزيد من اللوازم الطبية والخدمات المنقذة للحياة، بما في ذلك الإجراءات الجراحية. ونرحب في ذلك الصدد، بزيادة وصول قوافل المساعدة الإنسانية إلى المناطق المحاصرة في سورية في آذار/مارس مقارنة بالأشهر السابقة.

ومن الضروري التنويه إلى الحالة الإنسانية المثيرة للقلق في سورية حيث يتسبب القتال في مختلف أنحاء البلد في التشريد الجماعي للسكان. ونؤيد النداء الذي وجهته الأمم المتحدة للمساعدة على وضع حد للحالة الكارثية التي يواجهها عشرات الآلاف من الأشخاص في الغوطة الشرقية وعفرين. ونتطلع إلى الجولة المقبلة من المحادثات المقرر عقدها في منتصف أيار/مايو في عاصمتنا أستانا، حيث يتوقع تناول تكثيف الجهود الرامية لاحترام الاتفاقات ذات الصلة.

ونعتقد أيضا أن الحوار بين وكيل الأمين العام مارك لوكوك والحكومة السورية ينبغي أن يستمر. ونؤكد مرة أخرى أنه يجب احترام كل الالتزامات بموجب القانون الإنساني الدولي من قبل الأطراف كافة. وقد تكون هناك حاجة في القريب العاجل إلى إيفاد بعثة أخرى للأمم المتحدة لتقدير الاحتياجات في المناطق المضطربة، مماثلة لتلك التي قادها وكيل الأمين العام لوكوك مؤخراً. وعلى السلطات السورية أن تتعاون بالكامل مع الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية المعنية لتيسير تقديم المساعدة الإنسانية دون عوائق، ومن ثم التخفيف من حدة المعاناة.

أخيرا، فإننا نرى أن الأزمة في سورية لا يمكن حلها إلا من خلال عملية سياسية جامعة بقيادة سورية، استنادا إلى بيان جنيف الصادر في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢ (S/2012/522، المرفق)، وقرارات مجلس الأمن اللاحقة والبيانات ذات الصلة الصادرة عن الفريق الدولي لدعم سورية.

السيد ميثا – كوادرا (بيرو) (*تكلم بالإسبانية*): إننا نقدر عقد هذه الجلسة والإحاطة الإعلامية التي قدمها السيد مارك لوكوك، وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية، بشأن الحالة الإنسانية في سورية. ونرحب بحضوركم هنا اليوم، سيدي، وترؤسكم لهذه الجلسة.

إن بيرو تأسف بشدة لاستمرار العنف والمعاناة الإنسانية بلا هوادة في سورية، بعد ٣٠ يوما من وقف إطلاق النار لأغراض إنسانية الذي طالب به المجلس. والقرار ٢٤٠١ (٢٠١٨) يظل ساريا بالكامل، ونحن نعتبر أن الحكومة السورية والجهات الفاعلة الأخرى التي لديها القدرة على التأثير في التطورات على أرض الواقع ملزمة بكفالة تنفيذه بالكامل. وينبغي أن يكون وقف إطلاق النار فورياً وأن يمكن من الوصول غير المقيد إلى المساعدات الإنسانية في جميع أنحاء الأراضي السورية. ورغم إحراز بعض التقدم المحدود في هذا الصدد، يجب أن يكون إيصال المساعدة الإنسانية متواصلاً وغير مقيد.

وبالنظر إلى مسؤوليات المجلس، اتساقاً مع القانون الدولي والقانون الإنساني الدولي، ستواصل بيرو الدعوة إلى حماية المدنيين في كل النزاعات والأزمات الإنسانية. وقد اضطر عدد غير محدد من المواطنين السوريين، بما في ذلك الآلاف

من النساء والأطفال، إلى مغادرة الغوطة الشرقية جراء أعمال العنف. ونلاحظ مع القلق أن الملاجئ الموجودة في محيط دمشق لا يمكنها مواكبة هذه الحالة وتفتقر إلى الغذاء والمياه النظيفة والإمدادات الطبية. ويجب أن نتذكر أن القانون الإنساني الدولي يشتمل على أحكام إلزامية بشأن إجلاء المدنيين. كما يُلزِم باتخاذ تدابير لحماية الممتلكات الخاصة من النهب والتدمير. ويجب تمكين المواطنين السوريين من العودة إلى ديارهم وأعمالهم عندما تتحسن الظروف الأمنية. كما يجب حماية الغالبية من السكان المتبقين في الغوطة الشرقية المعرضين بشكل خاص للأعمال الانتقامية والتجنيد القسري والعنف الجنسي.

كما يساورنا القلق إزاء الحالة الإنسانية في عفرين وإدلب والرقة وغيرها من المناطق السورية. فالمسؤولية عن حماية المدنيين لا يمكن أن تكون مشروطة أو خاضعة للمصالح السياسية أو الاستراتيجية. ونؤكد على الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة والوكالات الإنسانية الأخرى، مثل الصليب الأحمر والهلال الأحمر، لمساعدة السكان في هذه الأوضاع الصعبة. ونقدم لها دعمنا الكامل.

وبالنظر إلى تفاقم العنف في الأسابيع الأخيرة ونتائجه المدمرة بالنسبة للسكان، يجب أن نشدد مرة أخرى على الحاجة الملحة إلى إحراز تقدم صوب التوصل إلى تسوية سياسية على أساس القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) وبيان جنيف (S/2012/522، المرفق). وفي هذا الصدد، نأمل أن يتم قريبا إحراز تقدم في إنشاء وتشكيل اللجنة الدستورية المتفق عليها في سوتشي. ويجب أن تشارك جميع الأطراف السورية، وبخاصة الحكومة، بشكل بناء في هذا الأمر.

السيد أليمو (إثيوبيا)(*تكلم بالإنكليزية*): نشكر وكيل الأمين العام مارك لوكوك على إحاطته الإعلامية الشاملة. ونود أن نعرب عن تقديرنا للأمم المتحدة والشركاء في المجال الإنساني على استمرار خدماتهم المتفانية والشجاعة في تقديم المساعدة إلى جميع السوريين الذين يعيشون في ظروف صعبة.

وما زال يساورنا القلق إزاء الأزمة الإنسانية في جميع المناطق السورية حيثما كانت. وكما قال وكيل الأمين العام، فقد دخلت الحرب السورية عامها الثامن، مما جلب معاناة لا توصف للسكان. وتصاعد العنف الذي شهدناه في الشهر الماضي في الغوطة الشرقية وأجزاء أخرى من البلد هو مصدر قلق شديد للغاية. ووفقا للبيان الصادر في ٢١ آذار/مارس عن مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، لا يزال المأوى والحماية والمياه والصرف الصحي أولوية رئيسية للاحتياجات الإنسانية للمشردين داخليا. وفي هذا الصدد، نشكر الأمم المتحدة وشركائها في المجال الإنساني على تقديم المساعدة التي تشتد الحاجة إليها.

إن تخفيف معاناة السوريين يتطلب اتخاذ إجراءات عاجلة ومنسقة من جانب جميع الجهات الفاعلة، مع احترام قرارات المجلس ذات الصلة، ولا سيما القرار ٢٤٠١ (٢٠١٨). ومن الأمور المشجعة اتخاذ هذا المجلس بالإجماع القرار ٢٤٠١ (٢٠١٨)، الذي يطالب بوقف الأعمال القتالية في جميع أنحاء سورية لمدة ٣٠ يوما على الأقل لكفالة إيصال المعونة الإنسانية والإجلاء الطبي بصورة مستمرة وآمنة ودون عوائق. وفي هذا الصدد، ورغم أنه لا يزال هناك الكثير الذي يتعين القيام به من أجل التنفيذ الكامل للقرار، فقد اتخذت إجراءات إيجابية، مقارنة بالشهر السابق، بما في ذلك إيصال المساعدات إلى بعض المناطق التي تضررت بشكل خاص ويصعب الوصول إليها. كما تراجعت حدة النزاع في بعض المناطق، وفقا لتقرير الأمين العام (S/2018/243).

إلا أن هذا لا يعني أن الإجراءات المتخذة كانت كافية. ولذلك، نشدد على ضرورة مضاعفة جهودنا الرامية إلى بذل كل الجهود الممكنة لتنفيذ القرار بصورة كاملة وشاملة وعلى

وجه الاستعجال وبإرادة سياسية معززة. ونعتقد أن ما يحتاجه الشعب السوري هو وقف الأعمال العدائية، إلى جانب الحماية والوصول إلى السلع والخدمات الأساسية. وكل هذه المطالب تضمنها القرار ٢٤٠١ (٢٠١٨) وأكد عليها. وبالتالي، ينبغي لجميع الأطراف السورية احترام القرار ٢٤٠١ (٢٠١٨) وتنفيذه بالكامل، وعلى جميع الدول التي لها تأثير على الأطراف أن تحاول ممارسة أقصى الضغوط عليها، بهدف نهائي هو المساعدة على التفعيل الكامل للقرار الذي اتخذه المجلس بالإجماع. وفي هذا الصدد، نأمل أن تؤدي البلدان الضامنة لعملية أستانا، روسيا وتركيا وإيران، دورها في تنفيذ القرار ٢٤٠١ (٢٠١٨)، وتعزيز ترتيبات وقف إطلاق النار وتحسين الظروف الإنسانية، على النحو الوارد في بيانها الختامي الصادر في ١٦ آذار/مارس.

إضافة إلى ذلك، ولئن كنا نسلم بأن الأمم المتحدة وشركائها في المجال الإنساني قد تمكنوا من الوصول إلى ملايين السوريين باستخدام جميع وسائط إيصال المعونة، تظل الحقيقة أن الوصول الإنساني، وخاصة القوافل المشتركة بين الوكالات، مازال يمثل تحديا حاسما. وفي هذا الصدد، من الحيوي للغاية كفالة سلامة وصول المساعدات الإنسانية بصورة آمنة ومستدامة وعلى أساس الاحتياجات، حتى يتسنى وصول المساعدات المنقذة للحياة إلى جميع السوريين المحتاجين.

وأختتم بياني بالتأكيد مجددا على أن الحوار السياسي الشامل، تحت رعاية الأمم المتحدة، هو السبيل الوحيد الذي يمكن أن يضع حداً للمأساة الإنسانية في سورية في نهاية المطاف. ونكرر موقفنا المتمثل في أن الحل السياسي القائم على أساس القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) هو الحل الوحيد للأزمة السورية.

ونؤيد الجهود المتواصلة التي يبذلها المبعوث الخاص، ونشجع جميع الأطراف السورية على العمل معه بصورة بناءة وبجدية من أجل تنشيط المحادثات فيما بين الأطراف السورية في جنيف، ودعم إنشاء لجنة دستورية، تماشيا مع نتائج مؤتمر سوتشي. إننا نتفق تماما مع الأمين العام الذي يقول في تقريره الصادر في ٢٠ آذار/مارس، «يجب أن تحظى الجهود السياسية الرامية إلى إنهاء الحرب بالأولوية لدى جميع أطراف النزاع ويجب مضاعفتها.» (S/2018/243، الفقرة ٤٨)

ولئن كانت المسؤولية الأساسية عن حل النزاع تقع على عاتق السوريين أنفسهم – وهو مبدأ مكرس تكريسا راسخا في القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) – فإن للمجلس أيضا دورا هاما في دعم الجهود بروح من الوحدة، الأمر الذي نعتقد أنه يمكن أن يكون له تأثير إيجابي على أرض الواقع في تخفيف معاناة جميع السوريين. يمكن أن يكون ذلك مطلبا عسيرا، في ضوء التجزؤ الذي أشار إليه السفير دولاتر في وقت سابق. ومع ذلك، يجب بذل الجهد.

السيد إنتشاوستي خوردان (دولة بوليفيا المتعددة القوميات) (*تكلم بالإسبانية*): إننا نرحب بحضوركم، سيدي الرئيس، وبترؤسكم لأعمال مجلس الأمن اليوم. كما نود أن نشكر السيد مارك لوكوك، وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، على إحاطته الإعلامية. ونحن ندعمه في العمل الصعب المسند إليه.

يجب أن نعرب مرة أخرى عن أسفنا لكون هذا النزاع استمر لمدة ثماني سنوات، ولأننا ما زلنا نشهد استمرار الحصار والعنف اللذين يعيش تحت وطأتهما الشعب السوري، ولا سيما النساء والأطفال. فبالإضافة إلى العيش مع الآثار النفسية التي تخلفها الحالة، فإنه بحاجة ماسة إلى المساعدة الإنسانية. وندين بشكل قاطع القصف المستمر للهياكل الأساسية المدنية، مثل المستشفيات والمدارس، والأنشطة العسكرية في المناطق السكنية في مدن دمشق وإدلب عفرين، وكذلك في الغوطة الشرقية. فهي لم تؤد إلا إلى تعرض المزيد من المدنيين للقتل والإصابة والتشريد. ووفقا لأحدث تقرير للأمين العام (S/2018/243)، في الفترة من كانون الأول/ديسمبر حتى شباط/فبراير وحدها،

بلغ عدد المشردين داخليا٣٨٥٠٠٠ شخص، وهناك ٢,٣ مليون شخص يعيشون في المناطق المحاصرة والمناطق التي يصعب الوصول إليها.

ويؤسفنا أنه حتى الآن لا تزال هناك عقبات تحول دون التنفيذ الكامل للقرار ٢٤٠١ (٢٠١٨). إننا ندعو جميع الأطراف المعنية إلى بذل قصارى جهدها لكفالة التنفيذ الفعال للقرار في جميع أنحاء سورية من أجل التوفير الآمن والمستدام وبدون عوائق للمعونة الإنسانية والخدمات، وكذلك السماح بالإجلاء الطبي للمرضى ذوي الحالات الخطيرة أو الجرحى. بالإضافة إلى ذلك، ووفقا للتقرير نفسه، عاد ٨٦ ٠٠٠ مدني إلى مدينة الرقة منذ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، منهم ٢٠ ٠٠٠ شخص وصلوا في شباط/فبراير وحده. ومن المؤسف أن ١٣٠ مدنيا قد لقوا حتفهم، بينما أصيب ٦٥٨ شخص بجروح بليغة من جراء المتفجرات من مخلفات الحرب والألغام المضادة للأفراد. وفي هذا السياق، نود تسليط الضوء على الزيارة التي قامت بها بعثة الأمم المتحدة إلى الرقة في الأسبوع الماضي. ونكرر التأكيد على أن أعمال إزالة الألغام المضادة للأفراد والمتفجرات من مخلفات الحرب تتسم بأهمية بالغة في تيسير العودة الآمنة للمشردين.

ولئن كان من المهم تسليط الضوء على المعونة الإنسانية التي وصلت مؤخرا من خلال القوافل، التي وصلت أول قافلة منها إلى دوما في الغوطة الشرقية في ٥ آذار/مارس، حيث وفرت الأغذية لأكثر من ٢٧ ٠٠٠ شخصا، فإن ذلك لا يعكس ما يحدث في جميع أنحاء الأراضي السورية. كما نعتقد أن المساعدة عبر الحدود هي جزء هام من الاستجابة للحالة، ونود أن نسلط الضوء على المساعدة الغذائية إلى مليوني شخص وإرسال الأمم المتحدة إلى المناطق الشمالية والجنوبية في سورية ٤٤٩ شاحنة محملة بالمعونة لمليون شخص.

ونرحب بالجهود التي يبذلها مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، وجميع الوكالات الإنسانية المعنية، والاتحاد الروسي التي مكنت من إيصال المساعدات الإنسانية إلى مختلف الفئات السكانية، ولا سيما في الغوطة الشرقية التي دخلتها ثلاث قوافل مؤخرا. وندعو إلى استمرار تلك المساعدة بأكبر قدر ممكن من الأمان. وفي هذا الصدد، نعتقد أن من المهم تعزيز الحوار والتنسيق فيما بين الوكالات الإنسانية والأمم المتحدة والحكومة السورية من أجل تيسير دخول القوافل والعاملين في مجال المساعدة الإنسانية، فضلا عن العودة الآمنة والكريمة للاجئين والمشردين داخليا. ونشدد على العمل الخطير الذي تقوم به مختلف الوكالات وهيئات المساعدة الإنسانية، حيث يعرض موظفوها حياتهم للخطر في اضطلاعهم بالأعمال الخطيرة في الميدان. لذلك، فإننا نعيد التأكيد على أهمية الاحترام الكامل للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

ونود أن نغتنم هذه الفرصة لنؤكد مجددا مدى أهمية الاستفادة من الزخم السياسي في أعقاب الالتزامات المقطوعة في مؤتمر الحوار الوطني السوري المعقود في سوتشي. وينبغي أن يكون ذلك المؤتمر السبيل لتعزيز عملية جنيف، بقيادة الأمم المتحدة وفي سياق القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٦). ويحدونا الأمل في التنفيذ السريع لمقررات سوشي، ونتيجة لذلك، إنشاء لجنة دستورية يمكنها أن تيسر انتقالا سياسيا يمكن تنفيذه. وفي هذا الصدد، فإننا نؤيد نتائج آخر اجتماع عقد في أستانا، الأمر الذي مكّن تعزيز الاتفاقات التي أنشئت بموجبها مناطق تخفيف التوتر. ونأمل أن تتجسد على أرض الواقع من أجل الحد من العنف، وتلبية الاحتياجات الإنسانية العاجلة. وندين أي محاولة لتأجيج التشرذم أو الطائفية في سورية، ونؤمن بأن الشعب السوري هو من ينبغي أن يقرر مستقبله وقيادته السياسية بحرية في سياق سيادته وسلامته الإقليمية.

وأخيرا، نكرر التأكيد على أن السبيل الوحيد لحل النزاع هو من خلال حوار شامل للجميع وعملية سياسية تفاوضية متفق

عليها يقودها الشعب السوري ولمصلحته، وتهدف إلى تحقيق السلام المستدام على أرضه دون ضغط خارجي من أي نوع.

السيد نيبنزيا (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): نود أن نرحب بكم إذ تترأسون المجلس اليوم، سيدي الرئيس. ونرحب أيضا بالسيدة كارين بيرس، الممثلة الدائمة للمملكة المتحدة، الحاضرة الآن هنا معنا. أشكر السيد لوكوك على إحاطته الإعلامية.

إن الحالة الإنسانية الصعبة مستمرة في عدد من المناطق في سورية. وما برح الاتحاد الروسي يتخذ خطوات فعالة من أجل تطبيع الأمور، بما في ذلك في إطار تنفيذ القرار ٢٤٠١ (٢٠١٨). ولئن كان البعض هنا قد لا يعجبه الأمر، فالواقع هو أننا الوحيدون الذين ما فتئوا يبذلون جهودا ملموسة لتنفيذ القرار ٢٤٠١ (٢٠١٨). ومنذ أن أنشأنا أول الهدنات الإنسانية، بمساعدة من المركز الروسي للمصالحة بين الأطراف المتنازعة في الجمهورية العربية السورية، وبإشراف ومشاركة الأمم المتحدة والهلال الأحمر العربي السوري، تم إجلاء قرابة ١٢١ ٠٠٠ شخص، بشكل طوعي تماما – وأشدد على ذلك – من الغوطة الشرقية. وتكلم العديد منهم عن مدى صعوبة التي شهدوها في العيش في ظل النظام القمعي الذي أنشأه مقاتلو الجماعة المسلحة. وما زال المدنيون يفرون من الغوطة الشرقية عبر الممر الإنساني لمخيم الوافدين. وهناك فيديو يسجل في الوقت الحقيقي هذا الفرار وهو متوفر على الموقع الشبكي الرسمي لوزارة الدفاع الروسية. وفي غضون الأيام القليلة الماضية تحديدا، غادر دوما أكثر من ٥٢٠ مدنيا. وقد نظمت الوكالات الروسية تزويدهم بالأغذية الساخنة ومجموعات المواد الغذائية وحصص الإعاشة الفردية، فضلا عن مياه الشرب المعبأة. وبالأمس تحديدا، عالج أطباء الجيش الروسي ١١١ مدنيا، منهم ٤٢ طفلا.

وفي الوقت نفسه، يواصل المركز الروسي للمصالحة تنظيم عودة سكان بلدتي سقبا وكفر بطنا. وفي ٢٤ آذار/مارس، ونتيجة للاتفاق الذي توصل إليه المركز مع قادة الجماعات المسلحة غير القانونية، تم فتح نقطة تفتيش أخرى للمقاتلين وأفراد أسرهم كي يغادروا بلدات حرستا، وعربين، وزملكا، وعين ترما، وجوبر.

وفي الأيام القليلة الماضية، أُجلي أعضاء مليشيات من أحرار الشام وفيلق الرحمن وذويهم على طول الممر ونقلوا بالحافلات إلى محافظة إدلب. وفي ثلاثة أيام، أُخلي أكثر من ١٣٠٠٠ شخص من أربين وحدها. ومع ذلك، قرر عديدون البقاء، مستفيدين من العفو الرئاسي. وبالمناسبة، كانت هناك جهود حثيثة لدس قصص عن حالات احتجاز وتعذيب بل وربما عمليات إعدام. وهي أكاذيب. وتضمن الشرطة السورية سلامة هذه العمليات، تحت إشراف اختصاصيين من مركز الروسي للمصالحة وممثلي الهلال الأحمر العربي السوري. وبالأمس، أطلق سراح ٢٦ جنديا ومدنيا سوريا كانوا قد أسروا على يد فيلق الرحمن. ونرى أن تلك الحقائق تدل بوضوح على صعوبة ومدى الأعمال التي يضطلع بها الاختصاصيون الروس على أرض الواقع، بالاتصال مع السلطات السورية وقادة الجماعات المسلحة. وهناك بعض أعضاء مجلس الأمن يفضلون إهدار وقتهم في الخطب النارية والرسائل التي تطلق ادعاءات لا أساس لها بشأن بلدنا، ربما لإخفاء عدم استعدادهم للقيام بأي عمل بناء لتنفيذ القرار ٢٤٠١ (٢٠١٨) بالتعاون مع الجماعات التي يرعونها.

وفي الوقت نفسه، فجر المقاتلون المتبقيون من جيش الإسلام الذين بقوا في دوما أربعة ألغام بالأمس في عدة مناطق في محافظة دمشق. وقتل ستة مدنيين وأصيب ستة آخرون. وقصفت المزرعة، وهي حي سكني في العاصمة، في وقت سابق. ونتيجة لتفجيرات الألغام حول مجمع الفيحاء الرياضي، قتل صبي عمره ١٢ عاما وأصيب سبعة أطفال. وقتل مئات الأشخاص من جراء تفجيرات الألغام في محافظة دمشق عموما. ويبدو أن هذه هي الرسالة التي يوجهها لمتشددون يوميا عن

رغبتهم في تنفيذ وقف إطلاق النار الذي أعلنوه بشكل صاخب في رسالتهم المشهورة إلى الأمين العام.

وأود مرة أخرى، أن أشير إلى أهمية إيضاح البيانات التي استخدمت في تقرير الأمين العام (S/2018/138)، بما في ذلك بشأن احتمال شن هجمات على الهياكل الأساسية المدنية وضحايا تلك الهجمات. من أين تأتي تلك المعلومات؟ ويحمل تقرير شباط/فبراير حاشية تشير إلى مختلف وكالات الأمم المتحدة المختلفة وإدارات الأمانة العامة. والمصدر الرئيسي الذي أشير إليه هو مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، الذي ليس لديه وجود لموظفين على أرض الواقع. والسؤال الأهم، وما نحاول أن نجد إجابة عنه، هو من يزود موظفي الأمم المتحدة بهذا النوع من المعلومات؟ هل هي الجماعات المعادية للحكومة وأعوان الإرهابيين مثل ذوي الخوذ البيضاء؟ ولكنهم أطراف مهتمة. لذا لماذا لا توجد سوى شتات من المعلومات المقدمة من السلطات السورية؟

إننا نناشد الأمم المتحدة ومنظمات العمل الإنساني والدول تقديم مساعدة عاجلة لمعاونة الأشخاص الذي يخلون الغوطة. و من الضروري أيضا تعزيز وجود الأمم المتحدة حول الممرات الإنسانية. فالسوريون بحاجة إلى مساعدة عاجلة ل إعادة بناء الهياكل الأساسية التي شرعت فيها الحكومة السورية في المناطق السكنية المحررة في الغوطة الشرقية. ونود أن نطلب من السيد لوكوك الإشراف على تلك المسألة شخصيا.

كما نأمل في أقرب وقت ممكن أن يهيئ التحالف الظروف ويقدم الضمانات الأمنية اللازمة التي تمكن من إيفاد الأمم المتحدة بعثة تقييم إلى الرقة وتسيير قوافل المساعدة الإنسانية إلى مخيم ركبان. وأبدت السلطات السورية موافقتها الرسمية على هذا منذ بعض الوقت، على النحو الذي أكده مارك لوكوك اليوم. وينبغي أن نشير إلى أننا شعرنا بالصدمة من التقارير الأخيرة التي تفيد بأنه قتل أكثر من ٢٠٠٠ من المدنيين خلال اعتداء قوات التحالف على الرقة. وأود أن أوجه السؤال مرة أخرى– أين كان البكاء والعويل والنداءات من أجل تقديم المعونة الإنسانية في ذلك الوقت؟ وأشرنا إلى الإحصاءات الواردة في تقرير الأمين العام عن عدد الأشخاص الذين عادوا إلى الرقة، ولكننا نود أن نرى معلومات مماثلة عن الأجزاء الأخرى من سورية وعن البلد بأكمله. كم عدد الناس الذين يعودون إلى ديارهم الدائمة؟ ونود أن نقترح على ممثلي الأمم المتحدة أن يحددوا على سبيل الأولوية المناطق التي فيها أعلى المؤشرات من أجل إيصال المساعدة الإنسانية ولرصد مدى فعالية تنفيذ هذه المساعدة.

كما نرى أنه سيكون من المناسب أن تدرج في التقارير معلومات عن المساعدة المقدمة لإعادة الإعمار. وينص القرار ٢٤٠١ (٢٠١٨) على أن المناطق السورية، بما في ذلك المناطق المحررة من الإرهابيين، بحاجة إلى الدعم لإعادة الأمور إلى مجراها الطبيعي وتحقيق الاستقرار. وأحد المجالات الرئيسية في ذلك إزالة الألغام. ونشعر بأن الجهات المانحة الخارجية تفقد الاهتمام بتقديم المساعدة للمقيمين في المناطق الواقعة في نطاق سيطرة الحكومة السورية. ونشهد إشارات من بعض العواصم مفادها أنه لن تقدم المساعدة سوى إلى الجيوب الواقعة في نطاق سيطرة المعارضة. وذلك الازدواج للمعايير يتعارض تعارضا تاما مع المبادئ الأساسية للحياد والنزاهة في تقديم المساعدة الإنسانية. ونأمل أن نكون مخطئين بشأن هذا وأن ينفي السيد لوكوك احتمال ذلك الاتجاه. ولكن إذا صحت شكوكنا، كيف ستتعامل الأمم المتحدة مع تلك المشكلة؟ وأمس الأول عقد اجتماع لكبار المسؤولين في أوسلو تحت اشراف الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي لمعالجة الحالة الإنسانية في سورية. ولم تقدم الدعوة إلى أي ممثلين للحكومة السورية. فكيف يرى السيد لوكوك أفق إجراء تقييم آخر للحالة الإنسانية في سورية بدون مشاركة ممثليها الرسميين. وهل يعتبر أن تلك صيغة مثمرة. وتلك

مسألة ملحة للغاية بالنظر إلى أن من المقرر عقد مؤتمر الجهات المانحة الثاني في نهاية نيسان/أبريل في بروكسل.

وأود أيضا أن أسأل السيد لوكوك عن المعلومات المعروفة في الأمم المتحدة عن حقائق تقديم خدمات جنسية في مقابل تلقي المساعدة الإنسانية في سياق العمليات عبر الحدود. فهناك معلومات عن ذلك في تقرير صندوق الأمم المتحدة للسكان الصادر في تشرين الثاني/نوفمبر. وأجرت هيئة الإذاعة البريطانية تحقيقا صحفيا عن المسألة. فإذا كانت هناك معلومات عن هذه المسألة معروفة، لماذا يتم تجنب ذكرها في تقارير الأمين العام؟ وإذا لم تكن هناك معلومات عنها، فإنه ينبغي التحقيق فيها.

ويحدونا الأمل في أنه، بالتشاور الوثيق مع السلطات السورية وأخذ آرائها بعين الاعتبار، ستوافق الأمم المتحدة بأسرع ما يمكن على خطة للاستجابة الإنسانية في حالات الطوارئ لهذا العام، بالتركيز على إيصال المساعدات الإنسانية إلى المناطق المحررة.

السيدة فرونيتسكا (بولندا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أرحب بكلم هنا اليوم، سيدي، وأن اشيد بقيادة رئاسة المجلس. كما أود أن أشكر وكيل الأمين العام مارك لوكوك على تقديمه معلومات مستجدة شاملة ولكنها مرة أخرى منذرة بالخطر.

وعلى غرار العديدين حول هذه الطاولة، فإننا نشاطر شعورا بالإلحاح إزاء هذه المسألة، وبخاصة بعد اتخاذ القرار ٢٤٠١ (٢٠١٨)، الذي اتخذناه بالإجماع قبل شهر. وللأسف، علينا أن نعترف بأنه لم يكن ينفذ خلال الأيام الـ٣٠ الأولى منذ اتخاذه. ونحن نجتمع مرة أخرى في وقت لم يحدث أي تغيير كبير على أرض الواقع والقتال أبعد ما يكون عن الانتهاء. ويستمر الهجوم العسكري في سورية والمعاناة البشرية آخذة في الازدياد نتيجة لذلك. ولا يمكن لأي إجراء، حتى لو كان متخذا ضد الإرهابيين، أن يبرر الهجمات على المدنيين الأبرياء والهياكل الأساسية المدنية، بما في ذلك المرافق الصحية. ويجب أن يتوقف ذلك، وعلى أطراف النزاع أن تمتثل امتثالا صارما لالتزاماتها بموجب القانون الإنساني الدولي. وتعد المساءلة عن ارتكاب الجرائم الخطيرة أحد متطلبات القانون الدولي وهي أمر محوري لتحقيق السلام المستدام في سورية.

كما أشار آخر تقرير للجنة التحقيق التي لديها ولاية من الأمم المتحدة، هناك حاجة إلى أن ينظر المجتمع الدولي إلى المساءلة من زاوية أوسع ويتخذ خطوات عاجلة تكفل تلبية احتياجات ضحايا النزاع السوري إلى العدالة والمساءلة فورا وفي الأجل الطويل. ندعو جميع الأطراف إلى التخفيف من معاناة المدنيين، بمن فيهم الأطفال، بإتاحة الوصول الحر والآمن إلى المساعدة الإنسانية، بما في ذلك الإجلاء الطبي الطوعي، الذي ينبغي أن تشرف عليه بصرامة الأمم المتحدة والشركاء المنفذون من أجل كفالة الطابع الطوعي للعملية.

في معرض مناقشتنا لعمليات الإجلاء، اسمحوا لي أن أشدد على أنه يجب أن يكون للناس الحق في العودة إلى مكان آمن للإقامة فيه. وينبغي أن يكون المدنيون ضمن أي مفاوضات للإجلاء. ويجب أن تستمر قوافل المساعدة الإنسانية إلى الغوطة الشرقية لكي يتلقاها من يختارون البقاء.

نود أن نشدد على أنه ينبغي لجميع الجهات الفاعلة أن تستخدم نفوذها الكامل من أجل تحسين الأوضاع فورا على أرض الواقع. وندعو إلى سرعة وقف الأعمال القتالية في جميع أرجاء سورية. ويجب أن تتوقف فورا الهجمات على الأهداف المدنية، بما في ذلك المرافق الطبية، بغية التخفيف من معاناة الشعب السوري.

لقد اُتخذت بعض الخطوات الإيجابية الصغيرة مثل وصول عدد أكبر من قوافل المساعدة الإنسانية إلى المناطق المحاصرة في آذار/مارس، خاصة بالمقارنة بالأشهر السابقة، عندما مُنع وصول المساعدات الإنسانية بالكامل تقريبا. ويبين ذلك أنه يمكن إحراز تقدم، رغم أن هناك الكثير مما ينبغي القيام به.

وفي هذا السياق، كما فعل الاتحاد الأوروبي والممثلون الرفيعو المستوى من خلال وزرائهم بعد اجتماع مجلس الاتحاد الأوروبي في شباط/فبراير، ندعو روسيا وإيران وتركيا، إلى الوفاء بالتزاماتهم ومسؤولياتهم بوصفهم ضامنين لعملية آستانا.

كذلك من المهم أن نذكر أن وقف الأعمال القتالية قد يتيح أيضا فرصة لإجراء محادثات السلام برعاية الأمم المتحدة في جنيف من أجل اكتساب الزخم ليتسنى التوصل إلى حل سياسي في نهاية المطاف. مرة أخرى، أود أن أشدد على أنه يتعين علينا أن نسعى إلى التوصل إلى إطار لتسوية سياسية بين الأطراف السورية، تماشيا مع قرار المجلس ٢٢٥٤ (٢٠١٥). وفي هذا الصدد، نؤمن إيمانا راسخا بأن الاستنتاجات التي خلص إليها مؤتمر الحوار الوطني السوري في سوتشي يمكن، بل ينبغي، أن تستخدم للمضي قدما في عملية جنيف، لا سيما ما يتعلق منها بقيام المبعوث الخاص للأمم المتحدة، ستافان دي ميستورا، بتشكيل اللجنة الدستورية.

في الختام، أود أن أشدد على ضرورة الحفاظ على وحدة المجلس في التنفيذ الكامل للقرارات المتصلة بالمساعدات الإنسانية. لقد عانى السكان المدنيون في سورية الكثير. وكان اتخاذ القرار بالإجماع ما هو إلا بداية العلمية. نحض جميع الأطراف الفاعلة ذات النفوذ في الميدان إلى اتخاذ جميع الخطوات اللازمة لكفالة وقف القتال، وحماية الشعب السوري، وفي نهاية المطاف، التمكين من إيصال المساعدات الإنسانية المشتركة واستمرار عمليات الإجلاء الطبي الضرورية.

السيد ندونغ مبا (غينيا الاستوائية) (*تكلم بالإسبانية*): نرحب بالسيد ستيف بلوك، وزير خارجية هولندا، في نيويورك. ونغتنم هذه الفرصة لتهنئته على رئاسته الجديدة بالثناء خلال تولي هولندا رئاسة المجلس في شهر آذار/مارس.

إن جمهورية غينيا الاستوائية ممتنة لعقد هذه الجلسة الزاخرة بالمعلومات التي تمكننا مرة أخرى من تقييم القرار ٢٤٠١ (٢٠١٨) المعني بالمساعدة الإنسانية والذي اتخذناه قبل شهر. ونشكر وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية مارك لوكوك، الذي، كما يفعل دائما، قدّم لنا قبل قليل إحاطة إعلامية مفصلة وزاخرة بالمعلومات عن التطورات على أرض الواقع في سورية.

لقد انتهى مفعول وقف إطلاق النار لمدة ٣٠ يوما في جميع أنحاء سورية، المنشأ بموجب القرار ٢٤٠١ (٢٠١٨) للقيام بالعمليات الإنسانية. وعلى الرغم من الجهود الدبلوماسية التي يبذلها فريق الأمم المتحدة في سورية، ازدادت حدة العنف في الغوطة الشرقية وفي دمشق وفي إدلب وفي عفرين، حيث لا يزال الهجوم العسكري التركي مستمرا. لقد زادت الغارات الجوية والقصف اليومي، بما في ذلك في المناطق السكنية، بين القوات الحكومية وقوات المعارضة والجماعات المسلحة من غير الدول، مما يجعل من الصعب ضمان الحماية لجميع المدنيين وتقديم المعونة الإنسانية بطريقة فورية وآمنة ومتواصلة. إن تجدد أعمال العنف المفرط، التي تقوم بها الأطراف، لن يؤدي إلاّ إلى تفاقم الحالة الإنسانية الكئيبة أصلا في مناطق الصراع تلك.

كما أكدنا مرارا، يرتبط حل الأزمة الإنسانية في سورية ارتباطا وثيقا بوقف إطلاق النار. إن إطالة أمد الصراع لن تؤدي إلاّ إلى تفاقم الحالة الإنسانية المأساوية، والتي بدورها تفضي إلى المزيد من انعدام الاستقرار وتؤثر سلبا على البلدان المجاورة التي تستضيف ملايين اللاجئين الفارين من الحرب.

وكما يؤكد الأمين العام في تقريره الصادر في ٢٠ آذار/ مارس:

> ”ينبغي أن يكون هدفنا المشترك ذو الأولوية العالية هو التخفيف من وطأة معاناة الشعب السوري وإنهائها. إن ما يحتاج إليه الشعب السوري فورا قد أصبح واضحا وضوح الشمس، وقد أكده القرار ٢٤٠١ (٢٠١٨). فالمدنيون بحاجة إلى وقف الأعمال العدائية، والحماية، والحصول على السلع والخدمات الأساسية، والوصول إلى

المساعدات الإنسانية والصحية وإنهاء حالات الحصار.“
(S/2018/243، الفقرة ٤٨)

وينبغي لجميع الأطراف المتورطة في الأزمة السورية أن تقبل بأنه لا يمكن لأي منها تحقيق الانتصار العسكري. ويجب على القوات الحكومية وقوات المعارضة والجماعات المسلحة أن تقبل بأنه مهما تسببت بالموت والدمار في بلدها، لن يكون هناك منتصر واحد بل خاسر واحد وهو الشعب السوري. وبالمثل، يتعين على الأطراف الوطنية والشركاء الدوليين ذوي المصالح السياسية والجغرافية الاستراتيجية الكبيرة والذين لديهم القدرة على ممارسة نفوذهم على حلفائهم أن يضاعفوا جهودهم والتزاماتهم السياسية من أجل تحقيق السلام المستدام والاستقرار في البلد. ويتعين على كل طرف يصرُّ على وضع خطوط سياسية حمراء من شأنها أن تعرقل الالتزامات الضرورية أن يأخذ أيضا في الاعتبار الانتكاسة الناجمة عن الخسائر في الأرواح البشرية البريئة.

من الواضح أن المجلس، باتخاذه القرار ٢٤٠١ (٢٠١٨) بالإجماع، لم يتوصل إلى هدفه بالكامل. إن جمهورية غينيا الاستوائية تدعم أي مبادرة إنسانية تسعى إلى إنهاء معاناة الشعب السوري.

في الختام، أود أن أعرب مجددا عن تقدير جمهورية غينيا الاستوائية للسيد لوكوك وجميع أعضاء الفريق الإنساني التابع للأمم المتحدة على عملهم النبيل والدؤوب في سورية لتقديم الإغاثة للشعب السوري الذي يعيش كارثة إنسانية.

السيد داه (كوت ديفوار) (*تكلم بالفرنسية*): يود وفد بلدي، أسوة بالوفود الأخرى، أن يرحب بالسيد ستيف بلوك في نيويورك وأن يهنئه على عقد الجلسة الحالية في مجلس الأمن. ويود وفد بلدي أيضا أن يشكر السيد مارك لوكوك، وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية، على إحاطته الإعلامية الزاخرة بالمعلومات عن الحالة الإنسانية في سورية.

وكما نعلم جميعا، فإن الحرب في سورية قد أسفرت عن واحدة من أخطر الأزمات الإنسانية في التاريخ الحديث وما زال لها أثر مدمر على الشعب السوري. إن بلدي لا يزال يشعر بقلق خاص إزاء الهجمات والتفجيرات، بما في ذلك تلك التي تستهدف المستشفيات والهياكل الأساسية المدنية، التي لا تزال تتخلل الحياة اليومية لمن تعرضوا للتشريد القسري في مناطق عفرين وإدلب والغوطة الشرقية. وكوت ديفوار تدين تلك الأعمال، وتدعو جميع الأطراف إلى اتخاذ الخطوات اللازمة لحماية الناس والهياكل الأساسية المدنية والعاملين في المجال الإنساني.

إن القرار ٢٤٠١ (٢٠١٨)، بعد أكثر من شهر على اتخاذه بالإجماع من جانب أعضاء مجلس الأمن، والذي علقت عليه آمال كثيرة، لم يرق للأسف لمستوى توقعاتنا. والواقع أن مطلب الوقف الفوري للأعمال القتالية للسماح بالوصول الآمن ودون عوائق للمعونات الإنسانية والخدمات المتصلة بها وكذلك الإجلاء الطبي للحالات الحرجة من المرضى والجرحى، وفقا للأحكام ذات الصلة من القانون الدولي الإنساني، لم يتم الالتزام به على الرغم من جهودنا المشتركة.

إن القتال المستمر قد أجبر مئات الآلاف من المدنيين على الفرار إلى المخيمات والملاجئ المؤقتة حيث الظروف المعيشية صعبة للغاية. إن كوت ديفوار تدعو مرة أخرى إلى التنفيذ الفعال للقرار ٢٤٠١ (٢٠١٨) بهدف استئناف تقديم المعونات الإنسانية، بما في ذلك عمليات الإجلاء الطبي من المناطق المحاصرة أو مخيمات المشردين داخليا، من أجل تخفيف معاناة الأشخاص المنكوبين. ونحث المجلس على تجاوز خلافاته وإظهار الوحدة بغية ضمان التنفيذ الفعال للقرار، الذي يعد الآن أكثر أهمية من أي وقت مضى.

ويؤكد وفد بلدي مجددا اعتقاده بأن الحالة الإنسانية لن تتحسن ما لم يحرز تقدم كبير على الصعيد السياسي، لأن المسألتين ترتبطان ارتباطا وثيقا. ولذلك، فإننا نشجع الأطراف

على إعطاء الأولوية للحوار السياسي واستئناف محادثات السلام في إطار عملية جنيف، وفقا لخريطة الطريق التي حددها القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥).

السيد وو هايتاو (الصين) (*تكلم بالصينية*): أشكر وكيل الأمين العام السيد لوكوك على إحاطته الإعلامية. تشيد الصين بالجهود النشطة التي تبذلها وكالات الأمم المتحدة المعنية من أجل التخفيف من وطأة الحالة الإنسانية في بعض المناطق في سورية.

دخل الصراع في سورية عامه الثامن، وقد تسبب في معاناة رهيبة للشعب السوري. والحالة الإنسانية في أجزاء من البلد قد شهدت تدهورا في الآونة الأخيرة. وتدعو الصين جميع الأطراف في سورية إلى أن تضع مستقبل بلدها ومصيره وكذلك سلامة شعبها وأمنه ورفاهه أولا ووقف الأعمال العدائية وأعمال العنف بدون تأخير وحل خلافاتها عن طريق الحوار والتشاور وتخفيف وطأة الحالة الإنسانية في سورية في أقرب وقت ممكن.

تمكنت قوافل الأمم المتحدة للمساعدات الإنسانية الآن من الوصول إلى الغوطة الشرقية من أجل إيصال إمدادات المعونات إلى السكان هناك. وترحب الصين بإرساء روسيا لفترات هدنة مؤقتة في الغوطة الشرقية وفتح ممر إنساني للمدنيين السوريين. ونتيجة للجهود التي تبذلها الأطراف المعنية، تم التوصل إلى بعض اتفاقات وقف إطلاق النار وإجلاء عدد كبير من المدنيين عبر الممر الإنساني. وفي ظل هذه الظروف، من الأهمية بمكان مواصلة تعزيز تنفيذ القرار ٢٤٠١ (٢٠١٨) حتى يتسنى تخفيف حدة الحالة الإنسانية في مناطق مثل الغوطة الشرقية.

وترحب الصين بالاجتماع بين وزراء الخارجية الذي عقدته روسيا وتركيا وإيران في أستانا، وتشيد بكازاخستان لاستضافة الاجتماع. ونأمل في أن يسهم الاجتماع المقبل لرؤساء البلدان الثلاثة والجولة المقبلة من حوار أستانا مساهمة إيجابية في استعادة زخم وقف إطلاق النار في سورية ودعم محادثات جنيف. ينبغي للمجتمع الدولي أن يواصل دعم دور الأمم المتحدة باعتبارها الوسيط الرئيسي ودعم الجهود الدبلوماسية التي يبذلها المبعوث الخاص دي ميستورا الرامية إلى استئناف العملية السياسية السورية.

يجب احترام سيادة سورية واستقلالها ووحدتها وسلامة أراضيها، ويجب تشجيع جميع الأطراف السورية على التوصل إلى حل سياسي للمسألة السورية، على أساس مبدأ عملية السلام التي يقودها ويملكها السوريون ووفقا للقرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) بهدف تخفيف حدة الحالة الإنسانية في سورية بشكل جذري ومواصلة النهوض بخطة مكافحة الإرهاب، على النحو المطلوب بموجب قرارات المجلس. وينبغي أن يظل مجلس الأمن موحدا بشأن مسألة سورية وأن يتكلم بصوت واحد. والصين مستعدة للعمل مع المجتمع الدولي والمساهمة الفاعلة والبناءة للتوصل إلى تسوية سياسية للمسألة السورية.

السيد أورينيوس سكاو (السويد) (*تكلم بالإنكليزية*): بما أن ممثل الكويت قد أدلى بالفعل ببيان مشترك بالنيابة عنا، سأدلي بملاحظات موجزة للغاية.

قبل شهر، اتخذ المجلس بتوافق الآراء القرار ٢٤٠١ (٢٠١٨) ردا على دعوات مدوية لاتخاذ إجراءات للتصدي للحالة الإنسانية المروعة في سورية. لقد استمعنا اليوم حول هذه الطاولة إلى التزام مستمر بالمضي قدما بتنفيذ ذلك القرار الهام. أردت أن أكون آخر المتكلمين لتحديد بعض نقاط التقارب. من واقع مناقشة اليوم، أعتقد أن هناك عددا من المجالات الحاسمة التي يوجد بشأنها اتفاق واسع النطاق داخل المجلس.

أولا، نتشاطر جميعا خيبة الأمل العميقة والشعور بعدم الرضا والإحباط من عدم تنفيذ القرار. وبينما تبين الزيادة المحدودة في إمكانية وصول القوافل الإنسانية أنه من الممكن إحراز تقدم، لا يزال هناك الكثير مما هو مطلوب. إن القرار لا يزال ساريا وتظل جميع الأطراف ملزمة بالامتثال له.

ثانيا، لقد استمعنا إلى إعراب عن قلق عام إزاء استمرار الأعمال القتالية في جميع أنحاء البلد، ولا سيما الهجوم العسكري المستمر في الغوطة الشرقية. الأشخاص الذين يغادرون المنطقة يفعلون ذلك طوعا مع احتفاظهم بالحق في العودة واختيار الذهاب إلى أماكن آمنة. وفي الوقت نفسه، يجب أن تواصل قوافل تقديم المساعدات الإنسانية دعم الأشخاص الذين يختارون البقاء.

ثالثا، نتفق على أنه يجب على الأمم المتحدة وشركائها تكثيف الجهود المبذولة لتعزيز حماية المدنيين، داخل الغوطة الشرقية ولمن يغادرونها وفي الملاجئ الجماعية. وأود أن أشدد على أن منع العنف الجنسي والعنف القائم على أساس نوع الجنس يجب أن يكون جزءا لا يتجزأ من تلك الجهود. إننا ندين الهجمات التي وقعت في شباط/فبراير والتي ألحقت أضرارا بالمرافق الصحية.

وكرر العديد من الزملاء اليوم تأكيد أن القرار ٢٤٠١ (٢٠١٨) ينطبق في جميع أنحاء البلد. أردت فقط أن أشير إلى قلقنا إزاء العملية التركية في عفرين والبيانات التي أدلت بها تركيا بشأن توسيع نطاق عملياتها العسكرية في الشمال، خارج عفرين. ويساورنا القلق أيضا إزاء حماية المدنيين الفارين من عفرين، فضلا عن الظروف الصعبة التي يعاني منها من قرروا البقاء. إننا ندعو جميع الأطراف المعنية، ولا سيما تركيا، إلى كفالة حماية المدنيين وتيسير إيصال المعونات الإنسانية عبر الحدود وعبر خطوط التماس وكذلك حرية التنقل للمشردين داخليا.

إن ضرورة التنفيذ الكامل للقرار ٢٤٠١ (٢٠١٨) لا تزال ماسة اليوم كما كانت عند اتخاذ القرار. وكما قال السفير العتيبي، لن ندخر جهدا في إحراز تقدم بشأن تنفيذ القرار ٢٤٠١ (٢٠١٨). وسنواصل العمل بنشاط ودون كلل تحقيقا لهذه الغاية، وإيجاد سبل مبتكرة في النظر في الخطوات الأخرى الممكنة، وسنظل على استعداد لعقد جلسات المجلس في أي وقت تستدعي الحالة فيه اتخاذه لإجراءات جديدة. ونحن مقتنعون بأن وحدة المجلس، بالرغم من صعوبتها، هي السبيل الوحيد الفعال لإحداث تغيير حقيقي على أرض الواقع والتخفيف من معاناة الشعب السوري. ومن جانبنا، حتى في حالات الإحباط الشديدة، لن نتخلى أبدا عن السعي لإحداث ذلك التغيير.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل الجمهورية العربية السورية.

السيد الجعفري (الجمهورية العربية السورية): اسمحو لي بداية أن أتوجه لزميلي في وفد الاتحاد الروسي، بكل العزاء، باسم حكومة بلدي وشعب بلدي، على خلفية الحادث المأساوي الذي أودى بحياة الأطفال في المركز التجاري في كميروفو.

كنت أنظر قبل دقائق إلى أسماء الدول الأعضاء في مجلس الأمن فلاحظت أن دولتين فقط من ١٥ لهما سفارة في دمشق ولذلك، كان كلام ممثلي هاتين الدولتين هو الأكثر دقة وقدرة على التوصيف للواقع الإنساني في بلدي، وتقييم هذا الواقع بشكل نزيه وموضوعي.

كنا قد بشرنا أهلنا في سورية في نهاية العام ٢٠١٦ في هذه القاعة بالذات (أنظر S/PV.7834)، بأن الحكومة السورية ستحرر الجزء الشرقي من مدينة حلب من المجموعات الإرهابية المسلحة، وفعلنا ذلك كحكومة وكجيش ودولة مسؤولة عن وطنها. وها نحن اليوم نبشر أهالينا بأن ساعة تحرير كامل الغوطة الشرقية من ممارسات هذه المجموعات الإرهابية قد دقت، كما نبشرهم بأننا سنحرر الجولان وعفرين والرقة وإدلب وكل شبر من أرضنا المحتلة لأننا كدولة نرفض أي وجود مسلح على أرضنا وأي قوات محتلة مهما كانت الذرائع، حالنا في ذلك حال أي دولة من دولكم.

إن هذه الانتصارات ما كانت لتتحقق لولا عدالة قضيتنا وتضحيات الجيش العربي السوري واحتضان الشعب له ولولا دعم الحلفاء والأصدقاء. إن الحقائق التي تكشفت خلال الآونة الاخيرة مع عمليات تحرير منطقة الغوطة الشرقية من التنظيمات الإرهابية المسلحة تثبت مرة أخرى ما كنا قد دأبنا على نقله إليكم منذ اليوم الأول للحرب الإرهابية العالمية التي شنتها السعودية وقطر وإسرائيل وتركيا والولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا على بلدي، لأن السبب الرئيسي لما يعانيه السوريون هو ما تقوم به المجموعات الإرهابية المسلحة في حق المدنيين.

حيث أكدت شهادات أهلنا ممن يخرجون من الغوطة الشرقية وهم بعشرات الآلاف، عشرات الآلاف، أكدوا قيام هذه المجموعات على غرار ما كانت قد فعلته في حلب وغيرها بمصادرة حرياتهم وقطع أرزاقهم وتشتيت أسرهم ومنعهم من الخروج إلى مناطق سيطرة الدولة بهدف الاستمرار في استخدامهم دروعا بشرية والاستيلاء على المساعدات الإنسانية المخصصة للمدنيين واحتكارها وتوزيعها على مناصريهم أو بيعها للمدنيين بأسعار باهظة، وباستهداف الممرات الآمنة التي خصصتها الحكومة لخروجهم، وذلك بالرصاص المتفجر والقذائف مما أدى إلى مقتل العشرات منهم بمن فيهم عدد من الإخوة الفلسطينيين.

إن ما شهدناه في هذا المجلس من تحركات هيستيرية خلال الأيام والأسابيع القليلة الماضية والتي ترافقت مع قيام الدولة السورية بممارسة حقها السيادي في مكافحة التنظيمات الإرهابية وتطهير أراضي الجمهورية العربية السورية من الإرهاب وإعادة الأمن والاستقرار لكل السوريين، تنفيذا لقرارات مجلسكم أنتم ذات الصلة بمكافحة الإرهاب. كل ذلك يثبت أن هدف الدول الداعمة للتنظيمات الإرهابية لم يكن في يوم من الأيام رفع المعاناة عن المدنيين السوريين، وإنما الدفع باستمرار هذه المعاناة بغية ابتزاز الحكومة السورية سياسيا وإنسانيا وإنقاذ الإرهابيين من مصيرهم المحتوم.

أود هنا أن أطمئن رعاة الإرهاب اليوم وبعضهم في هذه القاعة بأن خطتهم البائسة التي عملوا على الترويج لها على مدى السنوات السبع الماضية لتغيير الصفة الإرهابية عن هذه التنظيمات الإسلاموية التكفيرية ومحاولة تقديمها على أنها ”معارضة سورية معتدلة“ قد باءت بالفشل، فالغوطة لم تسقط كما قالت ممثلة الولايات المتحدة الأمريكية بل تم تحريرها كما حررنا شرق حلب. فمن سقط في الغوطة الشرقية هو الإرهاب، الإرهاب وليس المدنيين.

نعم يجب أن يكون هذا اليوم يوم عار لكن على رعاة الإرهاب، لأنه بدعمهم للمجموعات الإرهابية على مدى سنوات بهدف قلب نظام الحكم في سورية بالقوة، لصالح مجموعات إسلاموية تكفيرية قد نتج عنه معاناة كبيرة للشعب السوري فهذا الكلام لا أقوله على عواهنه فها هو قائد المنطقة المركزية في القوات المسلحة الأمريكية الجنرال جوزف فوتيل يقر أمام لجنة مجلس الشيوخ الأمريكي للقوات المسلحة برئاسة السناتور لندسي غراهام، قبل يومين. أول أمس، قال الجنرال فوتيل وأقتبس ”إن تغيير نظام الحكم في سورية بالقوة لصالح مجموعة من الإسلامويين المعارضين قد فشل«، انتهى الاقتباس.

لقد عقد هذا المجلس ٤٩ جلسة رسمية حتى الآن، ٤٩ جلسة، لمناقشة ما يسمى الوضع الإنساني في سورية ناهيك عن الاجتماعات غير الرسمية والطارئة والاجتماعات بصيغة آريا، حيث استمع المجلس إلى تقارير وإحاطات مليئة بالمغالطات اعتاد بعض كبار موظفي الأمم المتحدة على تقديمها خدمة لسياسات بعض الدول الغربية النافذة في مجلسكم الكريم هذا، وللضغط على الحكومة السورية، وقد اتسمت تلك التقارير والإحاطات الإعلامية بالابتعاد التام عن المهنية والموضوعية والتغاضي عن الاعتداءات التي تم توجيهها ضد سيادة وسلامة ووحدة أراضي الجمهورية العربية السورية سواء من خلال العدوان المباشر للتحالف الدولي الذي تقوده الولايات المتحدة الأمريكية،

أو من قبل النظام التركي أو سلطات الاحتلال الإسرائيلي أو من خلال تقديم شتى أشكال الدعم من قبل تلك الأطراف وغيرها للجماعات الإرهابية المرتبطة بتنظيمي داعش وجبهة النصرة الإرهابيين، والميليشيات التي تم تصنيعها في تلك الدول. ٤٩ تقريرا وعقد مئات الاجتماعات والإحاطات وآلاف ساعات العمل، ومع ذلك لا تزال هناك دول، لا تريد أن تعترف بأن سبب نشوء الأزمة الإنسانية هو الاستثمار الخارجي في سلاح الإرهاب والإجراءات القسرية أحادية الجانب، ٤٩ تقريرا ولسان حالي اليوم يقول المثل وكأني أعاتب صما وأطلب حديثا من أبكم، وربما يترجم المثل الهولندي المشهور، السيد الرئيس، طالما أنه يأتي من بلدكم، وهو المثل الذي يقول الورود الجميلة لها أشواك، باعتبار أن هولندا بلد الورود الجميلة، ربما يترجم هذا المثل واقع الحال أكثر من غيره.

السيد لوكوك أشار إلى أن كشكول ضربت بصاروخ، لكنه لم يذكر من أطلق هذا الصاروخ وقال السيد لوكوك إن هناك ثمانية ملاجئ جماعية للخارجين من الغوطة ولم يشر إلى جهد الحكومة السورية في استضافة ١٥٠ ألف مواطن مدني خرجوا من الغوطة الشرقية، لا يعرف من يشرف على ثمانية ملاجئ، السيد لوكوك لا يعرف، ربما سكان الفضاء الخارجي هم الذين يهتمون بالمائة وخمسين ألف مدني الذين خرجوا من الغوطة، وقال السيد لوكوك إن الأمم المتحدة والشركاء والهلال الأحمر السوري يساعدون الخارجين من الغوطة، يعني الحكومة ليس لها أي دور.

إذا كانت الحكومة ليس لها أي دور فلماذا توجه لها الطلبات يا سيد لوكوك، وإذا كنت لا ترى الحكومة السورية شريكة معك فلماذا توجه لها الطلبات بالموافقة على إرسال قوافل، قال السيد لوكوك إن ١٥٣ ألفا و ٥٠٠ شخص لجأوا من عفرين إلى تل رفعت بسبب ما وصفه حرفيا بالأعمال الحربية.

من الذي أجبر ١٥٣ ألفا على مغادرة عفرين أليست تركيا؟ أليس العدوان التركي على عفرين يا سيد لوكوك؟ السيد لوكوك قال إن الحكومة السورية، هذه هي المرة الوحيدة التي ذكر فيها الحكومة السورية، وافقت على تسيير قافلة مساعدات إلى مخيم الركبان ولم يذكر أن الولايات المتحدة الأمريكية هي التي كانت تعرقل إرسال مساعدات إنسانية لمخيم الركبان لأن القوات الأمريكية هي التي تحتل مخيم الركبان ومنطقة التنف.

المهم هناك كثير من الكلام الذي يمكن أن يقال ولكن لا أريد أن آخذ من وقتكم الكريم أكثر من ذلك. لن أخوض في تفاصيل ما تضمنه تقرير الأمين العام (S/2018/243) التاسع والأربعين وسأضرب لكم مثالا واحدا فقط حول ابتعاد هذا التقرير عن الموضوعية والحيادية، حيث يتحدث التقرير بإسهاب وفي أكثر من تسع فقرات عما يعانيه المدنيون في الغوطة الشرقية وما لحق بالبنى التحتية المدنية فيها نتيجة الأعمال العسكرية الحكومية حسب ادعاء التقرير. لكن حين الإشارة إلى ما تعرض له ثمانية ملايين مدني في دمشق جراء استهداف المجموعات الإرهابية للعاصمة بأكثر من ٢٥٠٠ قذيفة واستشهاد وجرح الآلاف وتدمير المنازل والمشافي والمستوصفات يكتفي التقرير بالقول في شكل مبتسر في جملة واحدة وأقتبس ”تواصلت أيضا الهجمات على الأحياء السكنية في دمشق من الغوطة الشرقية وأسفرت عن سقوط قتلى وجرحى وإلحاق أضرار بالبنى الحتية المدنية“. (S/2018/243، الفقرة ٨).

نأمل ألا تكرر الأمم المتحدة في الغوطة الشرقية سلوكها الممنهج الذي اتبعته في مناطق أخرى والقائمة على عدم تقديم الدعم للمناطق التي يتم تحريرها أو التي تشهد مصالحات.. وأن تبادر الأمم المتحدة لاتباع نهج جديد ينسجم مع مبادئ ميثاقها وأحكام القانون الدولي، نهج يقوم على التعاون والتنسيق الكاملين مع حكومة الجمهورية العربية السورية وهي الطرف المعني الوحيد بحماية ودعم السوريين ورفض الانصياع للضغوط

والإملاءات السياسية التي تفرضها بعض الدول الغربية النافذة في مجلس الأمن والتي لا تنسجم مع مبادئ وقيم العمل الإنساني وميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي.

وزعت وزارة التجارة الداخلية خلال الأسبوع الماضي فقط ٤٠٠٠ طن من المواد الغذائية على المواطنين المدنيين الخارجين من الغوطة الشرقية.. ولا أعرف من أي جاء السفير الفرنسي بالمعلومات التي ذكرها ولكن هذا شيء طبيعي لأنه لا يوجد لديهم سفارة في دمشق، وبالتالي ليس لديه معلومات ذات مصداقية.

ختاما، لقد أصدرت الدول الراعية للإرهاب تعليماتها إلى المجموعات الإرهابية المسلحة كي تستخدم السلاح الكيميائي مجددا في سورية، انتبهوا إلى هذه المعلومة مجددا، وكي تفبرك الأدلة كما فعلت سابقا لاتهام الحكومة السورية.. تشير آخر المعلومات التي وافيناكم بها يوم أمس إلى أن هذا العمل المسرحي الذي تنتجه استخبارات هذه الدول ويمثلها أفراد ما يسمى ''الخوذ البيضاء'' ويخرجه الإعلام الغربي يتم الإعداد له هذه المرة في المناطق القريبة من خط الفصل في الجولان السوري المحتل حيث ستستخدم المجموعات الإرهابية الغازات السامة ضد المدنيين في بلدة الحارّة وبعدها سيتم نقل المصابين إلى مشافي العدو الإسرائيلي لمعالجتهم هناك ويمكن لكم أن تتخيلوا ما ستكون عليه إفادات أطباء قوات الاحتلال الإسرائيلي حينها.

كما تشير المعلومات إلى أن مسرحية أخرى يتم الإعداد لها في قريتي الهبيط وقلب لوزة في ريف إدلب حيث تم رصد عربات بث فضائي وخبراء من جنسيات مختلفة إضافة إلى تحضير كادر تمثيلي من النساء والأطفال من مخيم للنازحين على الحدود السورية التركية. أيضا مرة أخرى أترك هذه المعلومات المهمة في عهدة مجلس الأمن الموقر .

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمة المتكلمين. وأدعو الآن أعضاء المجلس إلى مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا بشأن الموضوع.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/١٥.